تركيب الرقيم السومري للنشر والتوزيع

2026

الواقع العراقي بين الفساد والإصلاح
أسباب ومعالجات -

يُشخّص هذا الكتاب أسباب ضعف الدولة والمجتمع العراقي الناتجة عن غياب الرؤية الوطنية، مقدماً مسارات للإصلاح ترتكز على التخطيط الرشيد والإرادة الصادقة للانتقال من الشكوى إلى التغيير الفعلي.

أُعِدَّ بواسطة
السيد عبدالفتاح الموسوي

الطبعة : الاولى
https://sss-publisher.com/

الواقع العراقي بين الفساد والإصلاح – أسباب ومعالجات

الواقع العراقي بين الفساد والإصلاح – أسباب ومعالجات
السيد عبدالفتاح الموسوي
التصنيف : علم الاجتماع السياسي
الطبعة: الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (بلا) لسنة (بلا)

ISBN: 978-9922-7961-85

DOI: 10.62909/978.9922.7961.85

دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الالكتروني
العراق – ديالى – بعقوبه – شارع الاوقاف
هاتف : 07775262892
manager@sss-publisher.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وساطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

الواقع العراقي بين الفساد والإصلاح – أسباب ومعالجات

السيد عبدالفتاح الموسوي

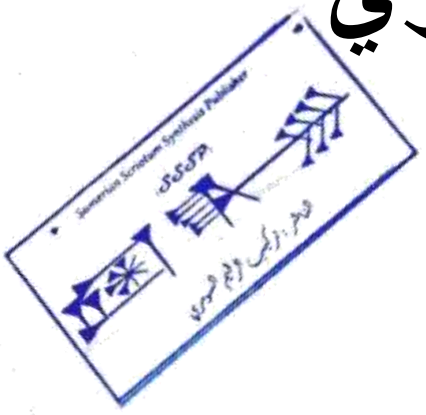

2026

تنضيد الكتاب

معهد الترجمة والكتاب

«ماليزيا»

مراجعة لغوية

الدكتور محمد محمد كاظم

«العراق»

تصميم الغلاف

معهد التكنالوجيا

«الهند»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من الفهارس والمنصات الدولية، منها:

كروس ريف	(CrossRef)
أوبن ألكس	(OpenAlex)
مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني	(OUCI)
سجل مستودعات الوصول المفتوح	(ROAR)
سيمنتك سكولار	(Semantic Scholar)
دايمنشنز	(Dimensions)
ريسرش غيت	(ResearchGate)
فات كات	(Fatcat)
المعيار الدولي للترقيم	(IAS)
مؤشر الاستشهاد العلمي	(SCI)
أوركيد	(ORCID)
سايليت	(Scilit)

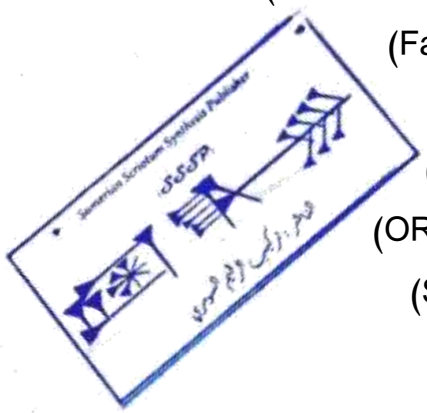

الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع

يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم (DOI) خاص به: https://doi.org/10.62909/978.9922.7961.85

978-9922-796-18-5

عناوين الكتاب

الواقع العراقي بين الفساد والإصلاح – أسباب ومعالجات

الجزء الأول: أسباب الإفساد

المحور الأول: عقدة العالم من تاريخ العراق 6

المحور الثاني: تعدد الأحزاب 11

المحور الثالث: الفوضى العارمة 17

المحور الرابع: عراق بلا قيادة 22

المحور الخامس: الخضوع والخنوع 27

المحور السادس: التدخلات الخارجية في الشأن العراقي 32

المحور السابع: انعدام التخطيط وكثرة التخبطات 37

المحور الثامن: توقف المصانع والاعتماد الكلي على الاستيراد 42

المحور التاسع: اختيار المناسب وفق الاستحقاق الحزبي بعيدًا عن الكفاءة 45

المحور العاشر: الإسراف والتبذير 48

من التشخيص إلى الإصلاح 60

الجزء الثاني: عوامل الإصلاح

المحور الأول: حضارة العراق 61

المحور الثاني: وحدة الأحزاب 63

المحور الثالث: النظام الدقيق 68

المحور الرابع: قوة القائد 73

المحور الخامس: كسر القيود وبسط السيادة 76

المحور السادس: سدّ الثغرات وتحصين العراق 85

المحور السابع: التخطيط الاستراتيجي 86

المحور الثامن: الثورة الصناعية والزراعية 89

المحور التاسع: الرجل المناسب في المكان المناسب 93

المحور العاشر: الترشيد والتدبير 97

الخاتمة 102

مقدمة الكتاب 4

مقدمة الكتاب

هذا الكتاب محاولة لقراءة الواقع العراقي قراءةً تجمع بين تشخيص مواطن الخلل والبحث عن سبل الإصلاح. وهو ينطلق من حقيقة أن بناء الأوطان لا يبدأ من وفرة الموارد وحدها، بل من الإنسان الواعي، والمؤسسة القوية، والقيادة الرشيدة، والقرار الوطني المستقل، والتخطيط السليم، والعدالة والكفاءة وحسن إدارة المال العام.

في الجزء الأول، يتوقف الكتاب عند مجموعة من الأسباب التي أسهمت في إضعاف الدولة والمجتمع، من العلاقة المضطربة مع تاريخ العراق، وتعدد الأحزاب وتحول الاختلاف السياسي إلى انقسام، والفوضى وغياب القيادة، إلى الخضوع والتدخلات الخارجية، وضعف التخطيط، وتراجع الصناعة

والزراعة، وتقديم الاستحقاق الحزبي على الكفاءة، والإسراف والتبذير. وهذه المحاور، وإن بدت متفرقة، يجمعها خيط واحد هو أثر غياب الرؤية الوطنية الجامعة في إدارة مقدرات البلاد.

أما الجزء الثاني، فينتقل من التشخيص إلى الإصلاح، فيستعيد عناصر القوة الممكنة في التجربة العراقية: حضارة العراق، ووحدة الكلمة، والنظام، والقيادة، والسيادة، وسد الثغرات، والتخطيط الاستراتيجي، والنهوض الصناعي والزراعي، واختيار الرجل المناسب للمكان المناسب، ثم الترشيد والتدبير. والمقصود ليس تقديم وصفة جاهزة، وإنما فتح باب التفكير في طريق يمكن أن يستعيد فيه العراق قدرته على البناء واستثمار ثرواته وحماية قراره وتحقيق العدالة والكفاءة.

إن قيمة هذا الكتاب، في جوهرها، ليست في تعداد المشكلات، وإنما في محاولة ربط الأسباب بالنتائج، وربط الإصلاح بالمسؤولية. فالعراق يمتلك تاريخًا وحضارةً وثرواتٍ وطاقاتٍ بشريةً تؤهله لمكانة كبيرة، وما يحتاجه قبل كل شيء هو مشروع واضح، وإرادة صادقة، ومؤسسات تعمل وفق القانون، وقيادة تضع مصلحة الوطن فوق المصالح الضيقة. ومن هنا يأتي هذا الكتاب دعوةً إلى التأمل والمراجعة، وإلى الانتقال من الشكوى من الواقع إلى المشاركة في تغييره.

الجزء الأول: أسباب الإفساد

المحور الأول: عقدة العالم من تاريخ العراق

يُعدّ العراق مهد واحدة من أقدم الحضارات الإنسانية، وعلى أرضه نشأت حضارات تركت آثارًا عميقة في مسيرة البشرية، وفي مقدمتها الحضارة السومرية والبابلية والآشورية. ومن أرض

الرافدين انطلقت إنجازات حضارية كبرى، كان من أبرزها تطور الكتابة والتدوين وقيام المدن والدول الأولى.

ولا يقتصر تاريخ العراق على الجانب الحضاري فحسب، بل يرتبط في الذاكرة الدينية بتاريخ طويل من الرسالات والأنبياء والأولياء والصالحين. فهو أرض ارتبطت بسِيَر عدد من الأنبياء، كما ارتبطت بأئمة أهل البيت عليهم السلام، وكان للكوفة فيه موقع بارز في التاريخ الإسلامي، ولا سيما في عهد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي اتخذها عاصمة لخلافته.

كما يحتل العراق موقعًا استثنائيًا في الوجدان الإسلامي والإنساني من خلال واقعة الطف، التي وقعت في كربلاء، حيث استشهد الإمام الحسين بن علي عليه السلام وأهل بيته وأصحابه في واقعة تركت أثرًا عميقًا في التاريخ الإسلامي، وما

زالت ذكراها حاضرة ومتجددة في وجدان الملايين في مختلف أنحاء العالم.

ومن أبرز مظاهر هذا الحضور المتجدد، مسيرة الأربعين، التي أصبحت من أكبر التجمعات البشرية السنوية في العالم، حيث يتوافد ملايين الزائرين إلى كربلاء، في مشهد استثنائي يقوم في جانب كبير منه على الخدمة التطوعية والبذل المجاني، من خلال تقديم الطعام والشراب والخدمات للزائرين.

إن اجتماع هذا الإرث الحضاري والتاريخي والديني في بلد واحد يجعل العراق حالة استثنائية في المنطقة، ويمنحه أهمية تتجاوز حدوده الجغرافية. ومن هنا يمكن فهم جانب من الصراعات والتدخلات التي تعرض لها العراق على مدى عقود، ولا سيما خلال العصر الحديث.

لقد دخل العراق، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، في سلسلة متواصلة من الحروب والصراعات التي استنزفت موارده

البشرية والاقتصادية، وأثقلت كاهل شعبه. وكانت الحرب العراقية الإيرانية واحدة من أكثر تلك الحروب كلفة، إذ استمرت ثماني سنوات، وسقط خلالها عدد كبير من الضحايا من الشعبين العراقي والإيراني.

وقد ارتبطت تلك الحرب بظروف إقليمية ودولية معقدة، وبصراعات سياسية بين قوى المنطقة والقوى الدولية، فضلًا عن الدعم الذي تلقاه النظام العراقي آنذاك من عدد من الدول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثم جاءت مرحلة الغزو العراقي للكويت وما أعقبها من حرب وحصار اقتصادي طويل، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من الاستنزاف. وتفاقمت آثار تلك المرحلة بسبب العقوبات الاقتصادية، وتدهورت البنية التحتية، وازدادت معاناة الشعب العراقي، في الوقت الذي تعرض فيه كثير من العلماء والمفكرين

وأصحاب الكفاءات إلى القتل أو التهجير أو الهجرة خارج البلاد.

وهكذا تراكمت على العراق أزمات متلاحقة: حروب، وحصار، واستبداد سياسي، وانهيار اقتصادي، وتراجع في الخدمات، واستنزاف للطاقات البشرية، حتى وصل المجتمع العراقي إلى حالة من الإنهاك جعلت قطاعات واسعة منه تتطلع إلى الخلاص من النظام القائم، مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك.

وكانت تلك الحالة أحد العوامل التي مهّدت نفسيًا وسياسيًا لما حدث عام 2003، عندما دخل العراق مرحلة جديدة بسقوط النظام البعثي ووقوع البلاد تحت الاحتلال الأمريكي.

وهنا تبدأ مرحلة أخرى من مراحل الاختبار العراقي؛ مرحلة لم يعد فيها السؤال متعلقًا بسقوط نظام سياسي فحسب، بل أصبح متعلقًا بمستقبل دولة كاملة، وبقدرة العراقيين على بناء نظام

سياسي يحفظ استقلال البلاد، ويستثمر ثرواتها، ويعيد بناء مؤسساتها، ويضع مصالح الشعب فوق مصالح القوى المتصارعة.

ومن هنا تبدأ الحكاية التي نحاول قراءتها في هذا الكتاب: كيف انتقل العراق من مرحلة الاستبداد والحروب والحصار إلى مرحلة جديدة كان يفترض أن تكون مرحلة بناء واستقرار، فإذا به يدخل في صراعات جديدة، وتتوالى عليه الأزمات حتى يومنا هذا؟

وهل كان ما جرى للعراق بعد عام 2003 نتيجة طبيعية لتراكمات الماضي، أم أن هناك عوامل أخرى ساهمت في إعادة إنتاج الأزمة بصورة جديدة؟

ەذه الأسئلة وغيرها ستكون محور البحث في الفصول القادمة.

المحور الثاني: تعدد الأحزاب

قال تعالى:

﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

انتهت حقبة الحزب الواحد، ذلك الحزب الذي علّم الناس أن الحاكم هو صاحب الأمر المطلق، حتى كأن لسان حاله يقول: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾. غير أن انتهاء تلك الحقبة لم يؤدِّ، كما كان يؤمل، إلى بناء دولة تعددية راسخة تقوم على المواطنة والقانون، بل أفرز واقعًا سياسيًا جديدًا تعددت فيه الأحزاب والقوى السياسية، حتى أصبح لكل حزب مشروعه وخطابه وأتباعه، وكأننا انتقلنا من حاكم واحد متسلط إلى أرباب متفرقين؛ كل

حزب يدّعي امتلاك الحقيقة والكمال، ويرفع شعارات الجهاد والوطنية والقرب من الله.

والإشكالية ليست في تعدد الأحزاب من حيث المبدأ، فالتعدد السياسي يمكن أن يكون عنصرًا من عناصر البناء الديمقراطي، وإنما في تحول التعدد إلى وسيلة للتفرقة والمحاصصة وتغليب المصالح الحزبية والشخصية على المصلحة الوطنية.

لقد جاءت معظم القوى السياسية التي تصدرت المشهد بعد سقوط النظام في ظروف الاحتلال، وتأثرت بدرجات مختلفة بالواقع السياسي الذي فرضه الاحتلال. وحتى القوى التي تشكلت بعد ذلك لم تكن بعيدة تمامًا عن البيئة السياسية والفكرية التي نشأت في تلك المرحلة، الأمر الذي ساهم في تكريس الانقسام بدلًا من بناء هوية وطنية جامعة.

وهكذا تحول العراق، الذي كان بلدًا واحدًا بتنوعه القومي والديني والمذهبي، إلى ساحة تتجاذبها الانقسامات. فتارة تظهر

الخلافات القومية، كما جرى في كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها، وتارة أخرى تتصاعد الخلافات الطائفية والمذهبية، حتى كاد المجتمع العراقي أن يتحول إلى مجموعات متصارعة بدل أن يكون شعبًا واحدًا تجمعه المواطنة والتاريخ والمصير المشترك.

وفي هذا السياق، لا يمكنني أن أغفل الدور الذي قام به مدير مكتب الشهيد الصدر في كركوك السيد الموسوي سنة ٢٠٠٣ خلال تلك المرحلة، حيث كان لحكمته ومواقفه وحرصه على منع الانجرار إلى الصدام القومي أثر في تهدئة الأوضاع والحيلولة دون تحول الخلافات إلى مواجهة مفتوحة بين القوميات الثلاث. كما لا يمكن إغفال الدور المهم الذي قامت به العشائر العربية، والوجهاء التركمان، والشخصيات الكردية المسالمة، الذين ساهموا في احتواء التوتر والحفاظ على السلم الأهلي. ولولا مواقف العقلاء من مختلف المكونات، لكانت كركوك قد دخلت في نفق مظلم يصعب التكهن بنتائجه.

ولم يكن الانقسام القومي هو الخطر الوحيد الذي واجهه العراق، بل تعرض البلد كذلك لفتن طائفية كبيرة، جعلت البلاد تعيش سنوات طويلة على صفيح ساخن. ونتيجة لذلك اندلعت أعمال العنف والاقتتال، وسقط آلاف العراقيين الأبرياء، وارتُكبت جرائم قتل على الهوية، وانتشرت المفخخات والعمليات الإرهابية والتكفيرية، فتحولت مناطق واسعة من العراق إلى ساحات للدمار والخراب.

أما دور بعض الأحزاب والقوى السياسية في تلك المرحلة، فقد تحول لدى شريحة من الناس إلى عنوان للتفرقة والصراع على النفوذ، وارتبط لدى كثير من العراقيين بمظاهر الفساد الإداري والمالي، واستغلال السلطة، والمحاصصة، وتقديم المصالح الحزبية والشخصية على المصلحة العامة. وبذلك أصبحت الدولة في كثير من الأحيان أسيرة التوازنات السياسية، وأصبح تشكيل المؤسسات وتوزيع المناصب مرتبطًا بالانتماءات والمحاور أكثر من ارتباطه بالكفاءة والمواطنة.

وهنا بدأت القيم تتراجع أمام المصالح، وأصبح المال العام عرضة للهدر والنهب، والثروات الوطنية محل صراع، والوحدة الاجتماعية مهددة بالانقسام. وتحول مفهوم الوطن الواحد لدى البعض إلى مجموعة من المصالح المتعارضة، وأصبح كل طرف يبحث عن حصته ومصلحته الخاصة قبل أن يسأل عن مستقبل العراق كله.

ولعل من أخطر نتائج هذه المرحلة أنها لم تُسقط المؤسسات فحسب، بل أسقطت أيضًا صورًا ورموزًا كانت تمثل قدوة حسنة في نظر الناس. فبعض الشخصيات التي كانت تحظى بالاحترام والتقدير والمكانة الاجتماعية، تغيّرت صورتها عندما دخلت معترك السلطة والصراع على النفوذ، حتى أصبح بعض من كان الناس ينظرون إليه باعتباره رمزًا وقدوة، يُنظر إليه لاحقًا بوصفه جزءًا من منظومة الصراع والتسلط.

وهكذا بدأت عملية إسقاط الرموز بطريقة مختلفة؛ فلم تعد الحاجة إلى إسقاط الشخصيات بالقوة، بل أصبح تغيير صورتها في أعين الناس كافيًا لإسقاط مكانتها. وما كان مقدسًا في الوعي الشعبي أصبح موضع شك، وما كان رمزًا أصبح جزءًا من الصراع، وما كان يُنظر إليه بوصفه مشروعًا وطنيًا أصبح عند كثيرين عنوانًا للمصلحة الحزبية.

وهذا، في تقديري، كان واحدًا من أخطر المخططات التي أصابت المجتمع العراقي بعد عام 2003: تحويل الاختلاف السياسي من وسيلة للتنافس في خدمة الوطن إلى وسيلة لتفكيك المجتمع، وإسقاط الرموز، وإضعاف الثقة، وجعل المواطن ينظر إلى الآخر بوصفه خصمًا لا شريكًا في الوطن.

إن تعدد الأحزاب لا يكون خطرًا على الدولة عندما يكون قائمًا على التنافس الشريف واحترام القانون والمواطنة، وإنما يصبح خطرًا عندما يتحول الحزب إلى دولة داخل الدولة، والطائفة إلى

وطن، والقومية إلى حدود، والمصلحة الشخصية إلى معيار للحكم على المواقف.

ومن هنا فإن إصلاح العراق لا يبدأ بإلغاء التعدد السياسي، وإنما بإعادة توجيهه نحو المواطنة، والكفاءة، والنزاهة، وسيادة القانون، وتقديم مصلحة العراق على مصلحة الحزب والطائفة والقومية والشخص. فالعراق لا يمكن أن يبنى بأحزاب متناحرة، ولا بمصالح متصارعة، وإنما يبنى عندما يصبح الجميع شركاء في وطن واحد، مهما اختلفت مشاربهم وانتماءاتهم.

المحور الثالث: الفوضى العارمة

قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

من أبرز عوامل وأسباب انهيار البلد الفوضى، وقلة الوعي، وتعدد الآراء، واتساع دائرة الخلافات. فنظام الحكم في العراق،

وإن ادّعى الديمقراطية، إلا أنه يسير في كثير من مفاصله نحو الفوضوية وغياب المسؤولية؛ إذ أدى التنافس الحزبي والمذهبي إلى تشتت الآراء والميولات، وانقسام المجتمع، الأمر الذي جعلنا لا نرى تقدماً واضحاً إلى الأمام في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى الجانب السياسي، ما زال المشهد متشتتاً وممزقاً، وتغلب عليه الصراعات والتجاذبات، في حين أن الجانب الاقتصادي لا يزال يعاني من أزمات متراكمة، وفي مقدمتها الديون والفساد المالي والإداري، وعدم توزيع الحقوق والثروات بصورة عادلة وحقيقية. وقد أدى ذلك إلى نشوء مجتمع طبقي، تتفاوت فيه مستويات المعيشة بصورة كبيرة بين فئات الشعب.

كما أُقرت للعراق قوانين مالية أثقلت كاهل الدولة، وأهدرت جزءاً كبيراً من المال العام، وأرهقت البلاد اقتصادياً. وهناك أيضاً ظاهرة الموظفين الفضائيين في بعض دوائر الدولة، فضلاً

عن الرواتب والمخصصات التي تُمنح لأشخاص يقيمون خارج البلاد، في الوقت الذي يتقاضى فيه الموظف الذي يخدم المواطن داخل البلد راتباً زهيداً لا يكاد يساوي جزءاً يسيراً مما يحصل عليه بعض المستفيدين من الامتيازات من دون عمل حقيقي، وهي أوضاع تحتاج إلى مراجعة جادة وعدالة في توزيع المال العام.

إن سوء توزيع الثروات والموارد أسهم في نقل البلد من حالة كان يفترض أن تتجه نحو البناء والتنمية إلى واقع يفتقر في كثير من جوانبه إلى أبسط مقومات الحياة الحضارية والإنسانية. أما الخدمات، فلم ترتقِ إلى المستوى الذي يطمح إليه المواطن، بل بقي كثير منها دون المستوى المطلوب؛ فمنذ عقود والعراق يعاني من أزمة الكهرباء، فضلاً عن تراجع العديد من الخدمات الأساسية الأخرى.

أما الجانب الاجتماعي، فقد تحدثنا سابقاً عن التمزق والتفرق وكثرة الاختلافات بين أبناء المجتمع الواحد، وهي ظواهر لم تكن لتتسع بهذا الشكل لولا غياب المشروع الوطني الجامع الذي يضع مصلحة العراق فوق المصالح الحزبية والفئوية والطائفية.

وأما الجانب الثقافي، فهو من أخطر الجوانب وأهمها؛ لأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بوعي المجتمع وثقافته وسلوكه. وكما تعلمون، فإن البلد لا يزال يفتقد في كثير من مظاهره إلى أبسط مقومات الثقافة العامة والحضارية. فالنفايات تملأ بعض الشوارع، والإهمال يطال البيئة والمرافق العامة، والتجاوزات تنتشر على مختلف المستويات، وعدم المحافظة على الممتلكات العامة أصبح ظاهرة تحتاج إلى وقفة جادة.

وهذه المظاهر وغيرها تكشف لنا خطورة الانحطاط الثقافي والسلوكي، ولا سيما في عصر التطور العلمي والتكنولوجي الذي

دخل فيه العالم مرحلة متقدمة جداً. فالتكنولوجيا بحد ذاتها ليست سبباً للفساد، وإنما المشكلة تكمن في طريقة استخدامها، إذ تحولت لدى بعض أفراد المجتمع من وسيلة للعلم والمعرفة والتقدم إلى وسيلة لنشر السطحية والتفاهة، وإضعاف القيم، والتأثير في وعي الأجيال، عندما غاب الاستخدام الواعي والمسؤول لها.

إن الفوضى ليست مجرد مشهد عابر في الشوارع أو المؤسسات، وإنما هي حالة تبدأ من الفكر والوعي، ثم تنتقل إلى السلوك، وتنعكس على السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة. ولذلك فإن معالجة الفوضى لا تكون بالقوانين وحدها، بل تبدأ بإعادة بناء الإنسان، وترسيخ ثقافة المسؤولية، واحترام القانون، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية والفئوية.

فالعراق لا تنقصه الثروات ولا الطاقات ولا الكفاءات، وإنما يحتاج إلى إدارة رشيدة، ووعي حقيقي، وعدالة في توزيع

الموارد، ومؤسسات قوية، وشعور صادق بالمسؤولية تجاه الوطن. وعندما تتوافر هذه العناصر، يمكن للعراق أن ينتقل من حالة الفوضى إلى حالة البناء، ومن التشتت إلى الوحدة، ومن استنزاف مقدراته إلى استثمارها في صناعة مستقبل يليق بشعبه وتاريخه

المحور الرابع: عراق بلا قيادة

قال تعالى:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

لخّصت هذه الآية المباركة جانبًا مهمًّا من دور الرسول الأكرم (ص) في قيادة المجتمع المسلم وإدارته، وفي تعامله مع عِظَم

التضحيات وكثرة الأعداء وتنوّع المؤامرات. ومع كل تلك التحديات، استطاع النبي الأعظم (ص) بحكمته وبعد نظره أن يقود أمةً لم تكن تُنظر إليها إلا بعين الانتقاص، حتى أصبحت أمةً تقود العالم ويُحسب لها ألف حساب.

إن وجود القيادة الحكيمة من أهم العوامل الرئيسة في توحيد كلمة البلاد، وترسيخ وحدة المجتمع، وتوجيه طاقاته نحو البناء والتقدم. ولعلّ من النماذج المعاصرة التي يمكن الإشارة إليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث أسهمت القيادة السياسية والدينية في الحفاظ على تماسك الدولة ومواجهة ضغوط وتحديات دولية كبيرة.

أما في بلادي العراق، فقد تعددت القيادات وتنوّعت المرجعيات السياسية، وأصبح كثيرون يدّعون القيادة والزعامة، لكن النتيجة ـ في نظرنا ـ لم تكن بمستوى ما يحتاجه العراق من

مشروع وطني جامع، بل أسهمت الصراعات والخلافات وتضارب المصالح في زيادة حالة التفرّق والتمزق.

وحين ننظر إلى مرحلة الشهيد السيد محمد باقر الصدر، نجد أن القيادة الفكرية والرسالية التي مثّلها، رغم قِصر المدة التي أُتيح له فيها العمل، استطاعت أن تترك أثرًا عميقًا في المجتمع، وأن تسهم في صناعة جيل رسالي يمتلك الوعي والشجاعة، ولا يخشى مواجهة التحديات والأعداء.

لكن بعد الاحتلال، ازدادت مساحة الاختلافات وتعددت مراكز القرار والتأثير، ولم تكن هناك ـ كما نرى ـ قيادة وطنية جامعة قادرة على توحيد جميع القوى والمكونات تحت مشروع واضح للدولة العراقية.

وقد برز دور القيادة الدينية بصورة واضحة في أيام مواجهة تنظيم داعش، عندما صدرت فتوى الجهاد الدفاعي والوجوب الكفائي، فتحولت بوصلة الشارع العراقي بصورة واضحة، والتفّ

قطاع واسع من الشعب حول المرجعية الدينية، وأصبح صوت المرجع الديني بالنسبة إلى كثير من العراقيين صمّام أمان في مرحلة بالغة الخطورة.

وقد أثبتت تلك المرحلة أن المجتمع العراقي، رغم اختلافاته وتنوعه، قادر على الاجتماع حول قيادة تحظى بالثقة عندما يشعر أن وجودها مرتبط بحماية الوطن ووحدة المجتمع والدفاع عن مصالحه العليا.

إلا أن المرحلة التي تلت ذلك شهدت عودة الخلافات السياسية والاجتماعية، وتراجع حضور المشروع الجامع، وتزايد حالة الانقسام بين القوى المختلفة. ومع ما رافق ذلك من احتجاجات وصراعات سياسية وشعبية، بدا العراق وكأنه يعود مرة أخرى إلى حالة التشتت، فأصبح لكل جهة خطابها، ولكل حزب مشروعه، ولكل طرف رؤيته الخاصة لمستقبل البلاد.

وهنا يبرز السؤال الأكبر: هل يعاني العراق من أزمة قيادة، أم من غياب مشروع وطني قادر على جمع العراقيين؟

إن مشكلة العراق ليست في غياب الشخصيات والقيادات، فالساحة العراقية مليئة بالأسماء والرموز، وإنما تكمن المشكلة في غياب القيادة التي تستطيع أن تتجاوز حدود الحزب والطائفة والقومية والمصلحة الخاصة، وتضع العراق أولًا، وتجمع العراقيين حول مشروع دولةٍ قويةٍ عادلةٍ مستقلة.

فالعراق لا يحتاج إلى مزيد من الزعامات المتنافسة، بقدر حاجته إلى قيادة رشيدة تمتلك الرؤية والشجاعة والقدرة على اتخاذ القرار، وتضع مصلحة الوطن فوق مصالح الأشخاص والأحزاب.

إن العراق، بما يمتلكه من تاريخ عريق وثروات بشرية وطبيعية وموقع جغرافي مهم، لا يستحق أن يبقى أسيرًا للخلافات والتجاذبات. وما لم تتشكل رؤية قيادية جامعة تعيد ترتيب

الأولويات وتضع مصلحة الدولة فوق كل اعتبار، فسيبقى العراق يدور في دائرة الأزمات، من أزمة إلى أخرى، وسيظل عنوان المرحلة: عراق بلا قيادة

المحور الخامس: الخضوع والخنوع

قال تعالى:

﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾

[الأحزاب: 48]

من أخطر عوامل الضياع والانهيار أن تفقد الأمة إرادتها، وأن تتحول من أمة صاحبة قرار إلى أمة خاضعة لإرادة الآخرين. فالله تعالى اختار لنا الإسلام دينًا، وأراد لنا أن نكون أمةً

عزيزةً مستقلةً في قرارها، لا ولاية فيها للظالمين والمستكبرين عليها.

وقد اختص الله هذه الأمة بنبيٍّ كريم هو سيد الأنبياء والمرسلين، وبكتابٍ عظيم هو القرآن الكريم، وبشريعةٍ خاتمةٍ أراد لها أن تكون منهجًا للهداية والعزة والكرامة. ومن هنا، فإن من المؤلم أن تتحول أمة تمتلك هذا الإرث العظيم إلى أمةٍ تخضع لإرادة الاستكبار العالمي، فيكون القرار السياسي والاقتصادي والأمني مرتهنًا بإرادات خارجية.

ولعل من أبرز مظاهر هذا الخضوع ما يتعلق بالقرار المالي والاقتصادي للعراق، ولا سيما ارتباط عائدات النفط والنظام المالي العراقي بالمنظومة المالية الدولية، وما يترتب على ذلك من قيودٍ وتأثيراتٍ مباشرة وغير مباشرة في قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها الاقتصادية باستقلالية كاملة. وقد انعكس ذلك، في

نظر كثير من العراقيين، على واقع البلاد وعلى استقلال قرارها المالي والاقتصادي.

ومن الأمثلة التي تستحق التوقف عندها تجربة حكومة رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، ولا سيما توجهها نحو الاتفاقية العراقية ـ الصينية التي عُرفت بمشروع النفط مقابل الإعمار. وقد رأى أنصار هذا التوجه فيها محاولةً لفتح نافذة اقتصادية جديدة أمام العراق، وتنويع علاقاته الاقتصادية، وتقليل اعتماده على المسارات التقليدية التي جعلت قراره الاقتصادي أكثر ارتباطًا بالقوى الدولية الكبرى.

ثم جاءت أحداث الاحتجاجات التي شهدها العراق عام 2019، وما رافقها من اضطرابات سياسية وأمنية واسعة، وانتهت باستقالة حكومة عادل عبد المهدي. ويرى الكاتب أن تلك المرحلة كانت نقطة تحول أعادت العراق إلى دائرة التجاذبات الدولية والإقليمية، وأضعفت إمكانية المضي في

بعض المشاريع الاقتصادية التي كان يمكن أن تمنح العراق مساحةً أوسع من الاستقلال الاقتصادي.

ولا يعني ذلك أن جميع المشاركين في الاحتجاجات أو جميع القوى السياسية كانوا يتحركون وفق هدف واحد، فالمشهد كان معقدًا ومتشابكًا، وشارك فيه العراقيون بدوافع متعددة، بعضها يتعلق بالمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد وتحسين الخدمات، وبعضها ارتبط بالصراع السياسي بين القوى المختلفة. إلا أن النتيجة النهائية، من وجهة نظر الكاتب، كانت أن العراق دخل مرحلة جديدة من الاضطراب السياسي، وأصبح أكثر عرضةً للتأثيرات الخارجية.

إن مشكلة الخضوع لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى القرار السياسي والأمني والعسكري. فعندما تضعف الدولة في تسليحها، أو تُقيَّد قدرتها على الحركة واتخاذ القرار، أو تصبح

عاجزة عن بناء منظومة دفاعية مستقلة، فإن سيادتها تصبح منقوصة، مهما امتلكت من ثروات ومقدرات.

والدولة التي لا تملك قرارها لا تستطيع أن تحمي مصالحها بصورة كاملة؛ لأن من يملك القدرة على التأثير في قرارها السياسي والاقتصادي والأمني يستطيع، بصورة أو بأخرى، أن يؤثر في مستقبلها.

إن العراق يمتلك من الثروات البشرية والطبيعية والتاريخية ما يؤهله لأن يكون دولةً قويةً مؤثرة، لا دولةً تتقاذفها الإرادات الخارجية. ولذلك فإن استعادة القرار الوطني لا تعني العداء لدولة أو شعب، ولا تعني الانغلاق عن العالم، وإنما تعني أن تكون علاقات العراق مع جميع الدول قائمةً على أساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، وأن يكون القرار العراقي نابعًا من إرادة العراقيين ومصالح بلدهم.

لقد عانى العراق طويلًا من التبعية والتدخلات الخارجية، ودفع شعبه ثمنًا باهظًا نتيجة الصراعات الدولية والإقليمية. ولهذا فإن الخروج من حالة الخضوع والخنوع يتطلب بناء دولة قوية، ومؤسسات مستقلة، واقتصاد منتج، وجيشٍ قادرٍ على حماية البلاد، وقرارٍ سياسي لا يخضع للإملاءات الخارجية.

فالعزة ليست شعارًا يُرفع، وإنما هي مشروعٌ متكامل يبدأ من استقلال الإرادة، ويمر ببناء مؤسسات الدولة، وينتهي بامتلاك القدرة على حماية القرار الوطني.

وإذا أراد العراق أن ينهض من جديد، فعليه أن ينتقل من موقع المتلقي للقرارات إلى موقع صانع القرار، ومن حالة التبعية إلى حالة الشراكة، ومن انتظار ما يقرره الآخرون إلى امتلاك رؤيةٍ واضحة لمستقبله.

فلا يمكن لدولةٍ أن تبني مستقبلها وهي تنتظر من الآخرين أن يحددوا لها من يحكمها، وكيف تدير اقتصادها، وما الذي تفعله

في أمنها وسياستها. إن العراق بحاجة إلى إرادة وطنية حقيقية تعيد إليه ثقته بنفسه، وتضع مصلحة العراق فوق مصالح الأحزاب والتيارات والأجندات الخارجية.

وهنا تكمن مسؤولية العراقيين جميعًا: أن يستعيدوا وعيهم، وأن يدركوا أن قوة الوطن لا تُمنح من الخارج، وإنما تُبنى من الداخل، وأن السيادة الحقيقية تبدأ عندما يمتلك الشعب والدولة قرارهم، ولا يسمحون بأن يكون العراق ساحةً لتصفية الحسابات أو ميدانًا لتنفيذ إرادات الآخرين

المحور السادس: التدخلات الخارجية في الشأن العراقي

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.

إن المحافظة على الأهل والوطن والبلد الإسلامي مسؤولية تقع على عاتق الجميع، والوقاية خير وسيلة لتجنب المشكلات والأزمات في مختلف المجالات، سواء كانت علمية أو طبية أو عسكرية أو تنظيمية. ولعل سدّ الثغرات من أهم وسائل مواجهة المخاطر، لأنه يقطع الطريق أمام أهداف الأعداء والمتربصين.

فالعراق، بما يمتلكه من موقع استراتيجي وحيوي، وثروات كبيرة، وطاقات بشرية وإمكانات متنوعة، كان ولا يزال محط أطماع العديد من القوى الخارجية. وقد تعرض البلد، بعد سقوط النظام السابق، إلى تدخلات وضغوط خارجية واسعة، استُخدمت فيها إمكانات وأموال كبيرة، في ظل انفتاح الحدود وتعدد الجهات المؤثرة في المشهد العراقي. ولم تقتصر المشكلة على الحدود الجغرافية، بل امتدت إلى ما يمكن تسميته بـ الحدود المعنوية، والمقصود بها التبعية الفكرية والسياسية والولائية للجهات الخارجية.

وقد شهد العراق، خلال السنوات الماضية، محاولات متعددة لاختراق بنيته السياسية والاجتماعية والأمنية، وتحويل بعض الأشخاص أو الجهات إلى أدوات تخدم أجندات خارجية، أحيانًا على حساب مصلحة الوطن ووحدته واستقلال قراره. وتزداد خطورة هذه التدخلات عندما تستغل الانقسامات الداخلية، أو الخلافات السياسية، أو الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لتوسيع نفوذها وإضعاف الدولة.

وقد كشفت الأحداث التي مر بها العراق، ومنها مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، حجم التحديات الأمنية والسياسية التي واجهت البلاد، كما كشفت الاحتجاجات التي شهدها العراق عن وجود صراعات وتدخلات ومحاولات متعددة للتأثير في الشارع العراقي. ومن هنا ينبغي التعامل مع هذه الأحداث بوعي ومسؤولية، بعيدًا عن التعميم أو اتهام المناطق أو المكونات، لأن الخطر الحقيقي يكمن في كل جهة تحاول استغلال العراقيين وتمزيق وحدتهم لتحقيق أهداف خارجية.

وبالمحصلة، فإن التدخلات الخارجية والتبعية لبعض الجهات والقوى، عندما تتغلب على المصلحة الوطنية، تؤدي إلى إضعاف القرار العراقي وتعطيل مسيرة البناء والتنمية، وتُبقي العراق في دائرة الأزمات والتأخر، بينما تستفيد من ضعفه الجهات المناوئة لتقدمه.

لذلك، فإن مسؤوليتنا اليوم تقتضي تعزيز الوحدة الوطنية، وحماية استقلال القرار العراقي، وسدّ الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتربصون، ونشر الوعي بين أبناء الشعب، ورفض التبعية بكل أشكالها، والوقوف بوجه الفتن والمؤامرات التي تستهدف العراق. فالعراق لا يستطيع أن يستعيد دوره ومكانته

إلا عندما يكون قراره نابعًا من إرادة أبنائه، وتكون مصلحة الوطن فوق كل ولاء أو ارتباط خارجي.

المحور السابع: انعدام التخطيط وكثرة التخبطات

قال تعالى:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾.

لعل من أعظم النماذج القرآنية في التخطيط والتنظيم ما جاء في قصة النبي يوسف الصديق عليه السلام، فقد قدّم نموذجًا متكاملًا في قراءة المستقبل، وحسن التدبير، والاستعداد للأزمات، حتى أسهم بحكمته وتخطيطه في إنقاذ مصر من أزمة اقتصادية ومجاعة كادت أن تعصف بها. وقد وصف القرآن الكريم قصة يوسف عليه السلام بأنها من أحسن القصص، لما

تحمله من دروس وعبر في الإيمان والإدارة والصبر وحسن التدبير.

ومن هذا المنطلق، أجد أن من أخطر أسباب الإفساد في العراق غياب التخطيط السليم، وكثرة التخبطات والقرارات العشوائية، سواء في المجال التشريعي أم التنفيذي. فالتخطيط ليس ترفًا إداريًا، بل هو الأساس الذي تقوم عليه الدول الناجحة، ومن دونه تتحول إدارة شؤون البلاد إلى ردود أفعال مؤقتة ومعالجات آنية لا تنظر إلى المستقبل.

فعلى المستوى التشريعي، تُوضع بعض القوانين دون دراسة كافية للواقع العراقي، ودون تقدير دقيق لآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أدت بعض التشريعات، نتيجة ضعف الدراسة أو سوء التطبيق، إلى فتح ثغرات استُغلت في الفساد، وإلى إرباك مؤسسات الدولة، وإهدار بعض الموارد،

والتأثير في حقوق المواطنين، فضلًا عن تكريس بعض مظاهر الانقسام بدلًا من تعزيز وحدة المجتمع والدولة.

أما الجانب التنفيذي، فلا يبدو في كثير من الأحيان أفضل حالًا من الجانب التشريعي؛ إذ إن ضعف التنسيق بين المؤسسات، وغياب الرؤية بعيدة المدى، والمحسوبية، وتغليب الانتماءات والعلاقات على الكفاءة، كلها عوامل أسهمت في استمرار حالة التخبط في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع.

والنتيجة واضحة في كثير من مظاهر الحياة اليومية؛ فلا تزال مشاريع الطرق والجسور تعاني من ضعف التخطيط، والبنى التحتية تحتاج إلى رؤية متكاملة، والمشكلة المرورية تتفاقم في المدن، في حين تُنفذ بعض المشاريع بصورة منفصلة عن بعضها، من دون أن تكون جزءًا من خطة عمرانية وتنموية شاملة.

ويظهر أثر غياب التخطيط كذلك في قطاع التعليم، الذي يفترض أن يكون من أهم القطاعات المرتبطة بخطط الدولة

واحتياجات سوق العمل. فقد أدى عدم التوازن بين مخرجات التعليم وحاجة البلاد إلى أعداد كبيرة من الخريجين في بعض التخصصات، ولا سيما التخصصات الطبية، مثل طب الأسنان والصيدلة وبعض التخصصات المختبرية، في وقت لم تتناسب فيه أعداد الخريجين مع فرص العمل المتاحة وحاجة المجتمع الفعلية.

كما ساهم التوسع غير المدروس في التعليم الجامعي الأهلي في زيادة أعداد الخريجين في بعض التخصصات، الأمر الذي يتطلب مراجعة حقيقية لسياسات القبول والاستحداث الجامعي، وربط مخرجات التعليم بحاجات العراق المستقبلية، بدلًا من التعامل مع التعليم بمعزل عن خطط التنمية وسوق العمل.

ولا يقتصر الخلل على وزارة أو مؤسسة بعينها، بل إن مظاهر ضعف التخطيط تمتد بدرجات مختلفة إلى عدد من مؤسسات الدولة، فتتكرر المشاريع المتشابهة، وتتغير الأولويات، وتتخذ

القرارات أحيانًا بصورة آنية، ثم تُعاد مراجعتها بعد فترة قصيرة، مما يؤدي إلى هدر الوقت والمال والطاقات.

إن بناء دولة مستقرة لا يمكن أن يقوم على ردود الأفعال، ولا على القرارات المؤقتة، ولا على معالجة الأزمات بعد وقوعها، وإنما يحتاج إلى تخطيط استراتيجي واضح، ودراسات علمية دقيقة، ومعلومات حقيقية، وكفاءات متخصصة، ومحاسبة على تنفيذ الخطط وقياس نتائجها.

ومن هنا فإن إصلاح العراق يبدأ بإعادة الاعتبار للتخطيط، وربط التشريع بالتنفيذ، وربط التعليم بسوق العمل، وربط المشاريع بحاجات المدن والسكان، ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، بحيث تعرف الدولة أين تقف اليوم، وإلى أين تريد أن تصل غدًا.

فالدول لا تبنى بالتخبط، ولا تنهض بالحلول المؤقتة، وإنما تنهض بالرؤية الواضحة والتخطيط السليم، وبإدارة تمتلك القدرة

على استشراف المستقبل والاستعداد له، كما نتعلم من قصة يوسف عليه السلام

المحور الثامن: توقف المصانع والاعتماد الكلي على الاستيراد

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

تزدهر البلدان بالتطور العلمي والعملي، ولا سيما في القطاعين الصناعي والزراعي؛ ولذلك نرى كثيرًا من دول العالم قد حققت مستويات متقدمة من الاكتفاء الذاتي في هذين القطاعين، بل تحولت إلى دول كبرى مصدّرة للمنتجات الصناعية والزراعية. وفي مقدمة هذه الدول تأتي جمهورية

الصين الشعبية، التي استطاعت أن تفرض حضورها عالميًا من خلال التطور الكبير في المجالين الصناعي والزراعي.

أما العراق، فيُعد من الدول التي تراجعت كثيرًا في هذين القطاعين، رغم امتلاكه مقومات كبيرة تؤهله للنهوض بهما؛ فهو يمتلك أراضي خصبة وصالحة للزراعة، وثروات طبيعية هائلة، فضلًا عن طاقات بشرية متميزة من العلماء والمفكرين وأصحاب الخبرات.

وللأسف، توقفت أعداد كبيرة من المصانع والمعامل، وتراجع القطاع الصناعي بصورة كبيرة، حتى أصبح العراق يعتمد بشكل واسع على استيراد السلع والبضائع من الخارج، في وقت تمتلك فيه البلاد من الموارد والثروات ما يؤهلها لبناء صناعة وطنية قوية وقادرة على المنافسة.

أما القطاع الزراعي، فقد تعرض هو الآخر إلى تراجع كبير بعد سقوط النظام، نتيجة ضعف التخطيط وغياب السياسات

الزراعية الفاعلة، فضلًا عن تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية عشوائية تفتقر إلى التخطيط والتنظيم. كما أُزيلت أعداد كبيرة من أشجار ونخيل العراق، وتراجعت المساحات الخضراء، في الوقت الذي أخذ فيه التصحر بالاتساع ليشكل خطرًا حقيقيًا على مساحات واسعة من الأراضي العراقية.

إن استمرار تعطيل المصانع وإهمال الزراعة والاعتماد المفرط على الاستيراد لا يعني خسارة اقتصادية فحسب، بل يمثل إهدارًا لثروات البلاد وطاقاتها البشرية والطبيعية. فالعراق الذي يمتلك النفط والغاز والمياه والأراضي الخصبة والعقول والكفاءات، قادر على أن يكون دولة منتجة ومصدّرة، لا دولة تعتمد على غيرها في توفير أبسط احتياجاتها.

ومن هنا، فإن بناء العراق لا يكون بالاستهلاك والاستيراد وحدهما، وإنما بإعادة تشغيل المصانع، ودعم المنتج الوطني،

وحماية الأراضي الزراعية، ومكافحة التصحر، وتشجيع الاستثمار في الصناعة والزراعة، وربط التعليم والبحث العلمي بحاجات الاقتصاد. فالأمم لا تبنى بما تستهلكه، وإنما بما تنتجه وتصنعه وتزرعه وتقدمه للآخرين.

المحور التاسع: اختيار المناسب وفق الاستحقاق الحزبي بعيدًا عن الكفاءة

قال تعالى:

﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾.

طلب نبي الله يوسف الصديق عليه السلام تحمّل مسؤولية إدارة شؤون مصر، ولا سيما الجوانب المالية، مستندًا إلى خصلتين أساسيتين في إدارة المال العام: الحفظ والعلم، فقال: ﴿إِنِّي

حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، أي إنه قادر على حفظ الأموال وصيانتها، وعالم بكيفية إدارتها وإنفاقها وتنميتها.

وهذا الموقف القرآني يوضح أهمية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، على أساس الكفاءة والأمانة والخبرة، لا على أساس الانتماء أو الولاء. فاختيار الأشخاص لمجرد انتمائهم إلى الحزب المتحكم، بعيدًا عن مؤهلاتهم وقدراتهم، يقود مؤسسات الدولة إلى الضعف، ويدفع البلد تدريجيًا نحو نفق مظلم.

ولعل ما حصل في العراق خلال السنوات الماضية يمثل صورة مغايرة تمامًا لهذا المبدأ؛ إذ أصبحت اختيارات المسؤولين، وعلى مختلف المستويات، مرتبطة في كثير من الأحيان بالاستحقاق الحزبي والولاءات السياسية، لا بالكفاءة العلمية والمهنية. فلم يقتصر الأمر على الوزراء والوكلاء والمديرين العامين، بل امتد إلى مديري الدوائر والمؤسسات والجامعات والمستشفيات وغيرها من مفاصل الدولة.

إن إسناد المسؤوليات إلى أشخاص لا يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة يؤدي إلى تراكم الأخطاء، وتعطيل المؤسسات، وإهدار الموارد، وإضعاف قدرة الدولة على النهوض. والأخطر من ذلك أن تتحول المناصب العامة إلى مكافآت حزبية، فيصبح معيار الاختيار هو مقدار الولاء للحزب أو القرب من أصحاب القرار، بدلًا من مقدار الكفاءة والنزاهة والقدرة على الإنجاز.

وهكذا غُلّبت في كثير من الأحيان مصلحة الأحزاب والحاشيات على مصلحة العراق، حتى أصبح المفضول يتحكم بالفاضل، والجاهل يتحكم بالعالم، وغير الكفوء يتقدم على صاحب الخبرة والاختصاص. ومن هنا بدأت تتسع دائرة الخلل في مؤسسات الدولة، وتتراجع الكفاءة، وتتراكم الأزمات، حتى وجد العراق نفسه أمام واقع صعب ونفق مظلم.

إن بناء الدولة لا يكون بالمحاصصة والولاءات، وإنما باختيار الأكفأ والأقدر والأكثر أمانة، لأن مستقبل العراق لا يحتمل أن تكون المناصب مكافآت حزبية، بل يجب أن تكون مسؤوليات وطنية تُسند إلى من يستحقها فعلا

المحور العاشر: الإسراف والتبذير

قال تعالى:

﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

كثيرةٌ هي الآيات القرآنية التي تنهى عن الإسراف والتبذير، لما لهما من آثار خطيرة في زوال النعم وهدر الثروات. فقد نظم الله سبحانه وتعالى حياة الإنسان وفق نظام دقيق قائم على التدبر والوعي وحسن إدارة الموارد، بما يضمن حفظ النعم واستدامتها، وعدم تحويلها إلى وسيلة للتفاخر والمباهاة.

كما وردت أحاديث كثيرة عن النبي الكريم وأهل بيته الأطهار عليهم السلام، تحث على الاعتدال في الإنفاق، وتنهى عن الإسراف والتبذير، وتؤكد أن المال والثروة أمانة ومسؤولية، وأن الإنسان محاسب على كيفية إنفاقهما.

ومن هذا المنطلق، صار لزامًا علينا أن نقف قليلًا عند هذه الظاهرة، لما لها من حضور واضح في واقع العراق اليوم، سواء على مستوى الفرد أم على مستوى مؤسسات الدولة.

فبعد سقوط نظام صدام، شهد العراق تغيرًا كبيرًا في الجوانب الاقتصادية والمادية، وتدفقت أموال وثروات بصورة واسعة، وظهرت حالات من الثراء الفاحش، إلى جانب دخول رؤوس أموال كبيرة، وظهور أنشطة اقتصادية غير مشروعة، كغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والفساد وسرقة المال العام. ومع وجود أموال لم تُبنَ في كثير من الأحيان على جهد حقيقي أو

إنتاج اقتصادي مستدام، اتسع باب الإسراف والتبذير، وأصبح الإنفاق المفرط حاضرًا في كثير من مظاهر الحياة العامة.

وتظهر هذه الظاهرة بوضوح على مستوى المجتمع، ولا سيما في بعض المناسبات الاجتماعية، حيث يتحول الإنفاق أحيانًا من حاجة حقيقية إلى وسيلة للتفاخر والمباهاة، كما في الأعراس ومجالس الفواتح والمؤتمرات والمهرجانات وغيرها من المناسبات. وقد تتجاوز النفقات في بعض الأحيان حدود الحاجة والاعتدال، لتصبح منافسة اجتماعية تستنزف الأموال وتثقل كاهل أصحابها.

ولا يقتصر الأمر على المناسبات، بل يمتد إلى أنماط الاستهلاك اليومية، في مجالات السيارات وأجهزة الاتصال والإلكترونيات والأثاث وغيرها، حيث أصبح اقتناء أكثر من حاجة، وتبديل الأشياء قبل انتهاء عمرها النافع، والتفاخر بكثرة الممتلكات، من مظاهر الاستهلاك المفرط التي أخذت تنتشر في المجتمع.

ولعل كثرة النفايات وتراكمها في المدن والأحياء تمثل أحد المؤشرات الواضحة على ارتفاع معدلات الاستهلاك والهدر، فكلما زاد الاستهلاك غير المنضبط، زادت معه كمية ما يُهدر من المواد والطعام والأجهزة والمستلزمات المختلفة.

والأخطر من ذلك أن ظاهرة الإسراف لا تقف عند حدود المال الخاص، بل تمتد إلى المال العام أيضًا، من خلال الإنفاق غير المدروس، والمشاريع التي لا تحقق الأولويات الحقيقية للمجتمع، والمبالغة في بعض المظاهر والمناسبات، فضلًا عن الهدر الناتج عن سوء التخطيط وغياب الرقابة والمحاسبة.

وفي الوقت الذي تُنفق فيه أموال طائلة على مظاهر البذخ والاستهلاك، يعيش مئات الآلاف من العراقيين أوضاعًا اقتصادية صعبة، ويعانون من قلة المؤنة وضنك العيش، الأمر الذي يكشف عن تفاوت طبقي واجتماعي كبير، ساهمت في تكريسه جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة.

إن مواجهة الإسراف والتبذير لا تعني الدعوة إلى الحرمان أو منع الإنسان من الاستفادة من نعم الله، فالإسلام لم يحرّم الطيبات، وإنما دعا إلى التوازن والاعتدال، وجعل الإنفاق مسؤولية تقوم على الحاجة والمصلحة، لا على التفاخر والمباهاة.

ولذلك فإن بناء مجتمع متوازن اقتصاديًا يتطلب إعادة النظر في ثقافة الاستهلاك، وتعزيز قيم الاعتدال وحفظ النعمة، وتشجيع الإنتاج بدل الاستهلاك المفرط، وربط الإنفاق بالأولويات الحقيقية، سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو الدولة.

فالثروة التي لا تُدار بوعي تتحول من نعمة إلى نقمة، والمال الذي لا يُستثمر في البناء والإنتاج والتنمية سرعان ما يتحول إلى وسيلة للهدر والاستنزاف. ومن هنا فإن معالجة ظاهرة الإسراف والتبذير في العراق ليست مسؤولية فردية فحسب، بل هي مسؤولية مجتمعية وحكومية تتطلب وعيًا اقتصاديًا، ورقابة حقيقية، وتخطيطًا سليمًا، وعدالة في توزيع الموارد، حتى تتحول

الثروات العراقية من وسيلة للاستهلاك والبذخ إلى أداة للبناء والازدهار.

من التشخيص إلى الإصلاح

بعد أن وقفنا في الجزء الأول عند جملة من المحاور التي أسهمت في إضعاف العراق وأثرت في مسيرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم يكن الهدف من هذا التشخيص مجرد سرد الأخطاء أو تسجيل مواطن الخلل، ولا توجيه اللوم إلى جهة دون أخرى، وإنما كان الهدف هو محاولة فهم الأسباب التي أوصلت البلد إلى هذا الواقع، لأن معرفة الداء هي الخطوة الأولى في طريق البحث عن الدواء.

لقد تناولنا في المحاور السابقة مظاهر متعددة من أسباب الإفساد، ابتداءً من الصراع مع تاريخ العراق وتعدد الأحزاب والفوضى وغياب القيادة، مرورًا بالخضوع والتدخلات الخارجية، وانعدام التخطيط، وتراجع الصناعة والاعتماد على الاستيراد، ووصولًا إلى تقديم الاستحقاق الحزبي على الكفاءة، والإسراف والتبذير. وقد تبدو هذه المحاور متفرقة في ظاهرها،

لكنها في حقيقتها مترابطة، وكل واحد منها ترك أثرًا في الآخر، حتى تراكمت المشكلات وأصبحت جزءًا من الواقع الذي يعيشه العراق.

ولكن تشخيص المشكلات وحده لا يكفي؛ فليس من الحكمة أن نكتشف مواضع الخلل ثم نقف عندها دون أن نبحث عن سبل المعالجة. فالأمم لا تنهض بمجرد معرفة أسباب سقوطها، وإنما تنهض عندما تمتلك الإرادة والوعي والشجاعة لتصحيح مسارها.

ومن هنا يبدأ الجزء الثاني من هذا الكتاب: عوامل الإصلاح.

فالإصلاح الحقيقي لا يكون بإجراءات مؤقتة أو حلول ترقيعية، ولا بتغيير الأشخاص مع بقاء المنهج نفسه، وإنما يبدأ من بناء الإنسان والوعي، ثم إصلاح مؤسسات الدولة، وترسيخ مبدأ الكفاءة والعدالة، وتعزيز الإنتاج، وحماية المال العام،

ووضع الخطط الواقعية، واستثمار ثروات البلاد بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها.

وإذا كان الجزء الأول قد حاول أن يجيب عن سؤال: كيف وصل العراق إلى هذا الحال؟ فإن الجزء الثاني سيحاول أن يجيب عن سؤال أكثر أهمية: كيف يمكن للعراق أن يخرج من هذا الحال؟

وهنا لا بد أن ندرك أن الإصلاح ليس مسؤولية الحكومة وحدها، ولا الأحزاب والقوى السياسية وحدها، ولا النخب والمثقفين وحدهم، بل هو مسؤولية مشتركة تبدأ من الفرد والأسرة، وتمتد إلى المجتمع ومؤسسات الدولة. فالدولة التي تريد أن تصلح نفسها تحتاج إلى مجتمع واعٍ يساند الإصلاح، والمجتمع لا يستطيع أن ينهض من دون دولة عادلة وقوية تحمي مصالحه وتصون حقوقه.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

فهذه الآية تمثل قاعدة أساسية في طريق الإصلاح؛ إذ إن التغيير الحقيقي يبدأ من الداخل، من تغيير طريقة التفكير، وتصحيح المفاهيم، ومراجعة الأخطاء، ثم الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العمل.

وفي الصفحات القادمة سنحاول أن نضع مجموعة من المحاور التي يمكن أن تشكل، في مجموعها، رؤية للإصلاح والبناء، بعيدًا عن الشعارات المجردة، وبالاستناد إلى ما يملكه العراق من إمكانات بشرية واقتصادية وحضارية كبيرة.

فالعراق، رغم كل ما مر به من أزمات، لا يفتقر إلى الثروات ولا إلى الطاقات ولا إلى التاريخ، وإنما يحتاج إلى إرادة صادقة، وقيادة واعية، وتخطيط سليم، وإدارة كفوءة، وعدالة في توزيع الفرص والثروات، وإيمان بأن بناء الوطن مسؤولية لا امتيازًا.

ومن هنا ننتقل من الحديث عن أسباب الإفساد إلى الحديث عن عوامل الإصلاح، ومن تشخيص الجرح إلى البحث عن طريق العلاج، ومن مرحلة السؤال: ماذا حدث للعراق؟ إلى السؤال الأهم: ماذا نستطيع أن نفعل من أجل العراق

الجزء الثاني: عوامل الإصلاح

المحور الأول: حضارة العراق

قال تعالى:

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾

تدل هذه الآية المباركة على أن عمارة الأرض واستثمار خيراتها من سنن الله تعالى في خلقه، وأن الإنسان لم يُخلق ليكون عابرًا فيها، بل ليعمرها ويستثمر ما أودعه الله فيها من نعم وثروات.

ومن هنا، فإن حضارة العراق ليست مجرد صفحات من التاريخ تُروى، ولا آثارًا قديمة تُحفظ في المتاحف، وإنما هي ثروة وطنية وحضارية كبرى يمكن أن تكون رافدًا أساسيًا من روافد

الاقتصاد والتنمية، إذا ما أُحسن استثمارها وحمايتها من الاندثار والإهمال والاستغلال والاعتداءات المتكررة.

وقد أشرنا في المحور الأول من الجزء الأول إلى عقدة العالم من تاريخ العراق، وإلى ما تحمله هذه الحضارة العريقة من إرث كبير كان ينبغي أن يكون مصدر قوة للعراق. أما اليوم، فإن المطلوب هو عكس الصورة؛ فبدل أن تبقى الحضارة شاهدًا على ماضٍ عظيم، ينبغي أن تتحول إلى مشروع حاضر ومستقبل، وإلى مورد اقتصادي وثقافي وسياحي يساهم في بناء العراق وازدهاره.

فحضارات سومر وبابل ونينوى وآشور، وما تزخر به ذي قار وبابل ونينوى وغيرها من المدن والمواقع الأثرية، يمكن أن تجعل العراق محط أنظار العالم، وأن تكون السياحة التاريخية والأثرية أحد أهم مصادر الدخل الوطني.

وليس من المنطقي أن تمتلك بعض الدول جزءًا يسيرًا من الإرث الحضاري الذي يمتلكه العراق، ثم تنجح في استثماره واستقطاب ملايين السياح، بينما تبقى كنوز العراق الحضارية بعيدة عن الاستثمار الحقيقي والترويج العالمي.

ولا تقتصر الحضارة العراقية على الآثار القديمة، بل تمتد إلى المعالم الدينية والتاريخية التي تحتضنها مدن النجف الأشرف وكربلاء المقدسة والكاظمية وسامراء، وهي مدن تستقبل ملايين الزائرين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ومن الممكن، من خلال التخطيط الحديث وتطوير البنية التحتية والخدمات السياحية والفندقية والنقل، أن تصبح هذه المدن في مصاف أهم المدن العالمية في مجال السياحة الدينية.

كما أن العراق يمتلك ثروة طبيعية وسياحية لا تقل أهمية عن آثاره، وفي مقدمتها أهوار جنوب العراق، وبحر النجف الأشرف، وبحيرة الحبانية، وبحيرة الرزازة وغيرها من المواقع

الطبيعية التي يمكن أن تتحول إلى منتجعات ومقاصد سياحية مهمة، إذا ما جرى تطويرها وفق رؤية علمية تحافظ على طبيعتها وتوفر الخدمات اللازمة للزائرين.

إن العراق يمتلك من المعالم التاريخية والدينية والأثرية والطبيعية ما تعجز الكلمات عن وصفه، ولكن المشكلة لم تكن يومًا في غياب مقومات السياحة، وإنما في غياب الرؤية القادرة على تحويل هذه المقومات إلى مشاريع حقيقية.

فالإصلاح لا يعني فقط معالجة مواطن الخلل، وإنما يعني أيضًا اكتشاف مواطن القوة واستثمارها. وحضارة العراق واحدة من أعظم مواطن قوته؛ ولذلك فإن حماية التراث، وترميم الآثار، وتطوير المدن التاريخية، وإنشاء البنى التحتية السياحية، والترويج للعراق عالميًا، وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، كلها خطوات يمكن أن تجعل من الحضارة العراقية موردًا اقتصاديًا وحضاريًا مستدامًا.

إن العراق لا يحتاج إلى أن يستورد تاريخًا أو يصنع حضارة من جديد؛ فهو يمتلك حضارة صنعت صفحات مهمة من تاريخ الإنسانية، ويحتاج فقط إلى إرادة واعية تحسن تقديمها للعالم واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة.

فإذا أحسن العراق استثمار حضارته، وحافظ على آثاره، وطوّر معالمه الدينية والطبيعية، فإن ما كان يُنظر إليه في الماضي على أنه مجرد إرث تاريخي، يمكن أن يتحول في الحاضر إلى قوة اقتصادية وثقافية وسياحية، وإلى أحد أهم أبواب الازدهار والتنمية في العراق

المحور الثاني: وحدة الأحزاب

قال تعالى:

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.

من أهم مقومات قوة الشعوب والدول وحدة الكلمة وتماسك الصفوف، فالأمم لا تستطيع أن تبني دولة قوية وهي تعيش حالة دائمة من التفرق والتنازع. ولذلك يدعونا الله تعالى إلى الاجتماع ونبذ الفرقة، وأن يكون بعضنا سندًا لبعض، يعضد بعضنا بعضًا، وينصر بعضنا بعضًا في سبيل بناء المجتمع والدولة.

فالتفرق لا ينتج عنه إلا إضعاف الشعوب، وتشتت الجهود، ومصادرة الحقوق، وفتح الأبواب أمام التدخلات والمصالح الضيقة. ومن هنا فإن كثرة الأحزاب وتعدد القوى السياسية، حين تتحول إلى صراع على النفوذ والمناصب، تصبح عاملًا من عوامل إضعاف الدولة بدل أن تكون وسيلة لخدمة المجتمع.

وليس من المنطقي أن يصل التعدد الحزبي في العراق إلى مستوى يجعل المشهد السياسي شديد التشتت، بحيث تتعدد الولاءات والرؤى والمشاريع، بينما يبقى المشروع الوطني الجامع غائبًا أو ضعيفًا. فالمشكلة ليست في وجود الاختلاف السياسي بحد ذاته، إذ إن التعدد في الرؤى يمكن أن يكون مصدرًا للإثراء السياسي، وإنما المشكلة حين يتحول هذا التعدد إلى تشرذم ومحاصصة وانقسامات مذهبية وقومية ومناطقية.

لقد أثبتت التجربة السياسية العراقية أن المحاصصة، حين تُبنى على أساس الانتماء المذهبي أو القومي أو الحزبي بدل الكفاءة والاستحقاق الوطني، أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، وأنتجت نظامًا تتقدم فيه الاعتبارات السياسية والحزبية على المصلحة العامة. ولهذا أصبح من الضروري إعادة النظر في هذه التجربة، والبحث عن نظام سياسي أكثر نضجًا وتماسكًا، يضع المواطنة والكفاءة والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

إن العراق بحاجة إلى الانتقال من منطق تقاسم السلطة إلى منطق بناء الدولة، ومن المحاصصة إلى الشراكة الوطنية الحقيقية، ومن تعدد الولاءات إلى وحدة القرار الوطني. فلا ينبغي أن تكون المناصب العليا وسيلة لتثبيت الانقسامات، بل أدوات لخدمة الدولة والشعب.

ومن المؤسف أن يتحول النظام السياسي إلى منظومة تتعدد فيها مراكز القرار والسلطات بصورة تجعل المواطن أمام أكثر من قيادة ومؤسسة، بينما المطلوب هو وضوح المسؤولية وتكامل السلطات وتحديد جهة القرار والمحاسبة. فكلما كان النظام السياسي أكثر وضوحًا وتماسكًا، كانت الدولة أكثر قدرة على اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط ومواجهة الأزمات.

إن قوة الدولة لا تقاس بكثرة الأحزاب ولا بكثرة المناصب، وإنما بقدرتها على توحيد الإرادة الوطنية، وتحقيق العدالة،

واختيار الأكفأ، وحماية مؤسساتها من المحاصصة والولاءات الضيقة.

ولذلك، فإن المرحلة القادمة تتطلب إعادة بناء الحياة السياسية على أساس الوحدة الوطنية، والكفاءة، والاستحقاق، والبرنامج السياسي الواضح، بعيدًا عن المحسوبيات والانقسامات. فالعراق بلد واحد، وشعبه شعب واحد، وثرواته ومؤسساته يجب أن تكون في خدمة الجميع.

إن وحدة الكلمة لا تعني إلغاء الاختلاف، وإنما تعني أن يكون الاختلاف داخل إطار الوطن، وأن تتنافس القوى السياسية في خدمة العراق لا في تقاسم العراق. وحين تتوحد الإرادة الوطنية، يصبح بناء الدولة القوية أمرًا ممكنًا، ويصبح العراق

قادرًا على استعادة مكانته ودوره، بعيدًا عن التشرذم والمحاصصة والتبعية

المحور الثالث: النظام الدقيق

قال تعالى:

﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾.

لم يخلق الله تعالى هذا الكون عبثًا، وإنما أقامه على نظام دقيق، وترابط محكم، وتوازن عظيم، بحيث يرتبط بعضه ببعض، ويؤدي كل جزء منه دوره في منظومة متكاملة. والمتأمل في آفاق هذا الكون يجد بوضوح آثار التدبير الإلهي، ودقة الصنعة، وقدرة الخالق سبحانه، إذ جعل لكل شيء قدرًا وميزانًا ونظامًا.

ومن هذا المنطلق، فإن الإنسان مطالب بأن ينظم شؤونه وحياته ومجتمعه ودولته وفق أسس واضحة ودقيقة. وقد أكد أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هذه الحقيقة في وصيته الخالدة: «الله الله في نظم أمركم»؛ لأن المجتمع الذي يفتقد النظام لا يمكنه أن يبني دولة مستقرة، مهما امتلك من الثروات والإمكانات.

فكلما كان النظام متماسكًا ومتزنًا وواضح المعالم، تراجعت الفوضى وحل محلها الاستقرار، وأصبحت المسؤوليات محددة، والقرارات أكثر وضوحًا، والحقوق والواجبات أكثر انتظامًا. أما حين تغيب الرؤية وتضطرب القوانين وتتداخل الصلاحيات، فإن الفوضى تصبح نتيجة طبيعية، ويصبح الخلل متكررًا من أعلى هرم الدولة إلى أدنى مؤسسة فيها.

إن بناء الدولة لا يمكن أن يقوم على ردود الأفعال أو القرارات الارتجالية، وإنما يحتاج إلى إدارة صحيحة، ورؤية واضحة، وتخطيط مستفيض، ونظام مؤسساتي متكامل. فكل مؤسسة في الدولة يجب أن تعرف دورها، وكل مسؤول يجب أن يعرف

حدود صلاحياته، وكل مواطن يجب أن يعرف حقوقه وواجباته، وأن تكون هناك جهة واضحة للمحاسبة والمسؤولية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مراجعة الإطار الدستوري والقانوني للدولة العراقية، بما ينسجم مع واقع العراق وتطلعات شعبه، ويحافظ على ثوابته وقيمه، ويضمن بناء مؤسسات قادرة على إدارة البلاد بصورة واضحة ومستقرة. فالدستور ليس مجرد نصوص مكتوبة، وإنما هو الإطار الذي تنتظم في داخله مؤسسات الدولة، وتحدد من خلاله الصلاحيات والحقوق والواجبات، ولذلك ينبغي أن يكون قادرًا على معالجة مشكلات الواقع، لا أن يكون سببًا في استمرارها.

والإنسان يجب أن يكون في مقدمة أولويات الدولة؛ فالدولة وجدت لخدمة الإنسان وحفظ كرامته وأمنه وحقوقه، وكل نظام إداري أو سياسي لا يضع الإنسان في مركز اهتمامه يفقد جوهره وهدفه. فالإنسانية لا تحتاج إلى الشعارات بقدر ما

تحتاج إلى إدارة صحيحة، ومؤسسات فعالة، ونظام دقيق لا يهمل حتى التفاصيل الصغيرة التي قد تبدو في ظاهرها بسيطة، لكنها في مجموعها تصنع جودة الحياة واستقرار المجتمع.

ولعل أحد أسباب تقدم الشعوب وتطورها هو تطور أنظمتها، فالدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه بكثرة الموارد وحدها، وإنما بقدرتها على تحويل مواردها إلى مؤسسات وأنظمة وقوانين وخطط تعمل بصورة متكاملة. وكلما كان النظام قويًا ومتماسكًا، انعكس ذلك على قوة الدولة واستقرارها، وكلما كثرت الفوضى وتداخلت الصلاحيات وغابت المسؤولية، انعكس ذلك على ضعف الدولة وتراجعها.

إن كيان الدولة يستمد قوته من قوة نظامها، وهيبتها من عدالة مؤسساتها، واستقرارها من وضوح قوانينها، وتقدمها من حسن إدارتها. ولذلك فإن العراق اليوم بحاجة إلى الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة الدولة، ومن القرارات المؤقتة إلى التخطيط

طويل الأمد، ومن الفوضى الإدارية إلى العمل المؤسسي المنظم.

ولا يمكن إنقاذ العراق من الفوضى إلا ببناء منظومة متكاملة تتعاون فيها مؤسسات الدولة، وتتكامل فيها الصلاحيات، ويكون فيها القانون فوق الجميع، والكفاءة معيارًا للمسؤولية، والمصلحة الوطنية غاية لكل قرار.

إن العراق بحاجة إلى أن يكون كالبنيان المرصوص؛ تتساند مؤسساته، وتتعاون سلطاته، ويتكامل أبناؤه، فلا تكون الدولة مجموعة مؤسسات متفرقة، وإنما كيانًا واحدًا متماسكًا، لكل جزء فيه دوره، ولكل مسؤول فيه مسؤوليته، ولكل مواطن فيه حقه وواجبه.

فإذا استقام النظام، استقامت الإدارة، وإذا استقامت الإدارة، استقامت الدولة؛ وإذا قويت الدولة بالنظام والعدل

والمؤسسات، أمكنها أن تنهض من جديد وتستعيد مكانتها، وتضع العراق على طريق الاستقرار والبناء والازدهار

المحور الرابع: قوة القائد

قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾.

من سنن الله تعالى في هذا الكون أن لا يترك الناس هملاً بلا هداةٍ ودعاةٍ وقيادةٍ ترشدهم إلى طريق الحق والصلاح؛ فقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين، وجعل في الأمم أئمةً يهدون بأمره، ليقيموا الحجة ويقودوا الناس نحو الخير والاستقامة. وكما ورد عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «لا تخلو الأرض من قائمٍ لله بحجة، إما ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته».

وعلى ضوء هذه السنّة الإلهية، ليس من المنطق أن يبقى العراق، وهو بلد الأنبياء والأوصياء والحضارات، بلا قيادةٍ حكيمةٍ تمتلك القدرة على إدارة شؤونه، والرجوع إليها في أصعب الظروف، وتوحيد الجهود والطاقات نحو هدفٍ واضحٍ يخدم مصلحة البلاد وأبناء الشعب.

والقائد الحقيقي لا تُقاس قوته بمجرد امتلاكه للمنصب أو السلطة، وإنما بما يمتلكه من صفاتٍ ومقوماتٍ تجعل الناس يثقون به ويلتفون حوله. ومن أهم هذه الصفات: الحكمة، والموعظة الحسنة، وقوة الشخصية، وسعة الأفق، وبعد النظر، والشجاعة في اتخاذ القرار، والقدرة على تحمل المسؤولية، والقرب من الناس والإحاطة بأحوالهم ومشكلاتهم.

فالقائد الناجح هو الذي يكون من الناس وإلى الناس؛ يعيش بينهم، يشعر بآلامهم، ويعرف احتياجاتهم، ولا يجعل بينه وبينهم حواجزَ تحول دون سماع أصواتهم. وفي الوقت نفسه،

يجب أن تكون له شخصيةٌ قويةٌ وهيبةٌ نابعةٌ من نزاهته وعدله وثباته على المبدأ، حتى تكون له كلمةٌ مسموعةٌ وقرارٌ حاسمٌ عند الأزمات، لا يتردد في اتخاذه عندما تتطلب مصلحة الوطن ذلك.

إن العراق اليوم لا يحتاج إلى مجرد إدارةٍ للأزمات، بل يحتاج إلى قيادةٍ تمتلك رؤيةً واضحةً لمستقبله، وتستطيع أن تجمع أبناءه، وتستثمر طاقاته، وتحول موارده وإمكاناته إلى مشروعٍ وطنيٍ متكامل. فالأمم لا تتقدم بكثرة الإمكانات وحدها، وإنما بحسن توجيهها، ولا تنهض بكثرة الموارد، وإنما بوجود قيادةٍ تعرف كيف تستثمرها وتضعها في الطريق الصحيح.

ولعل التاريخ خير شاهدٍ على أهمية القادة في تقدم الشعوب ونهوض الأمم؛ فقد ارتبطت مراحل التحول الكبرى في حياة الشعوب بظهور قياداتٍ امتلكت الرؤية والإرادة والشجاعة،

فاستطاعت أن تجمع الناس حول مشروعٍ واضح، وأن تنقلهم من حالة الضعف والتشتت إلى القوة والبناء.

ومن هنا، فإن قوة العراق لا تبدأ من كثرة موارده، ولا من تعدد أحزابه ومؤسساته، وإنما تبدأ من قوة قيادته، ووضوح رؤيتها، وقدرتها على جمع أبناء الوطن حول مشروعٍ وطنيٍ جامع؛ فحين توجد القيادة الواعية، تصبح الطاقات المتفرقة قوةً متماسكة، وتتحول الإمكانات المعطلة إلى مشاريعَ للبناء والنهوض.

المحور الخامس: كسر القيود وبسط السيادة

قال تعالى:

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

أراد الله تعالى للمؤمنين الرفعة وعلو الشأن، ونهاهم عن الوهن والحزن والخضوع والذل والهوان؛ لأن الوهن يضعف إرادة الإنسان، والحزن المستسلم يهزم عزيمته، بينما الإيمان الصادق يمنحه القوة والثبات والكرامة. وقد أعزّ الله المسلمين بالإسلام، وجعل لهم العلو حين يتمسكون بإيمانهم ومبادئهم، أما حين يفقد الإنسان إيمانه وثقته بنفسه، فإنه يفقد معها جانبًا كبيرًا من قوته وكرامته وقدرته على صناعة قراره.

ومن هذا المنطلق، لا يليق بالعراق، ذلك البلد الذي عرف عبر تاريخه الطويل كيف يقاوم الطغاة والغزاة، أن يبقى أسيرًا للهيمنة الخارجية، أو فاقدًا لجزء من سيادته واستقلال قراره. فالدولة التي لا تمتلك قرارها بصورة كاملة، ولا تستطيع إدارة مواردها وثرواتها بما يحقق مصالح شعبها، تبقى بحاجة إلى استكمال عناصر استقلالها وسيادتها.

إن استعادة السيادة العراقية لا تتحقق بالشعارات وحدها، وإنما تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة، وتضافر جهود الدولة والمجتمع، ووحدة القرار الوطني، ومصارحة الشعب بحجم التحديات والمخاطر التي تواجه البلاد. فإذا توحدت إرادة الشعب مع مؤسسات الدولة، وساد القانون، وقُطعت طرق الفساد والخيانة، وغُلّبت المصلحة العامة على المصالح الحزبية والشخصية والفئوية، فإن العراق قادر على أن يتحول إلى دولة قوية، مستقلة، مزدهرة، تمتلك قرارها وتحمي مصالح شعبها.

ومن أهم مقومات السيادة أيضًا وحدة الخطاب الوطني، ولا سيما في المجال الإعلامي. فمن المؤسف أن يظهر الخطاب العراقي عبر بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي متباينًا إلى درجة توحي وكأننا نعيش في دول متعددة داخل وطن واحد، فهذا يضعف صورة الدولة ويشتت الرأي العام ويمنح الآخرين فرصة للتدخل في شؤوننا.

ولا يعني توحيد الخطاب الوطني إلغاء الاختلاف أو مصادرة الآراء، فالتنوع في الرأي أمر طبيعي، وإنما يعني أن تكون هناك ثوابت وطنية واضحة لا خلاف عليها، وفي مقدمتها استقلال العراق، وحماية سيادته، وصيانة ثرواته، واحترام قراره الوطني، وعدم تحويل الخلاف السياسي إلى وسيلة لإضعاف الدولة أمام الخارج.

فكلما كان الخطاب الوطني أكثر تماسكًا، كانت الدولة أكثر قوة وهيبة. وليس من المقبول أن يكون الخضوع والخنوع حاضرًا في خطابنا الإعلامي والسياسي، بينما يواجه العراق تحديات كبيرة تتطلب قوة الإرادة وصلابة الموقف ووحدة الكلمة.

إن العراق اليوم بحاجة إلى أن يكسر القيود التي أثقلت إرادته طوال السنوات الماضية، وأن يستعيد ثقته بنفسه وقدرته على

النهوض. ولا يمكن بناء دولة قوية بعقلية الخوف، ولا صناعة مستقبل مزدهر بعقلية التبعية.

فلنقتل اليأس والقنوط، ولنوحّد كلمتنا حول مصلحة العراق، ولنبنِ دولة مستقلة ذات سيادة، تمتلك قرارها ونفوذها، وتقودها قيادة حكيمة، ويستند نظامها الحكومي إلى مؤسسات قوية، ويكون شعبها واعيًا ومثقفًا وقادرًا على حماية وطنه.

إن العراق لا تنقصه الثروات ولا الطاقات، وإنما يحتاج إلى إرادة تستثمر الثروات، وقيادة تحترم العقول، ومؤسسات تفتح الطريق أمام الكفاءات، ومجتمع يكسر حاجز الخوف، ودولة لا ترتهن إرادتها لأي جهة خارجية.

فكسر القيود لا يعني مواجهة العالم، وإنما يعني أن نمتلك قرارنا، ونحترم مصالحنا، ونبني علاقاتنا مع الآخرين على أساس الندية والاحترام المتبادل. وبسط السيادة لا يكون بالخطاب وحده، بل ببناء اقتصاد قوي، ومؤسسات راسخة، وجيش

وأجهزة أمنية مهنية، وإعلام وطني مسؤول، وشعب يؤمن بأن العراق قادر على أن يكون دولة حرة قوية، إذا امتلك أبناؤه شجاعة القرار ووحدة الإرادة

المحور السادس: سدّ الثغرات وتحصين العراق

قال تعالى:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾

من أعظم ما أرشدت إليه هذه الآية المباركة في مجال حماية الأوطان وتحصينها، الاستعداد والقوة وسدّ الثغرات؛ فالدولة التي تريد أن تحافظ على أمنها وسيادتها لا بد أن تمتلك أسباب القوة، وأن تعمل على معالجة مواطن الضعف قبل أن تتحول إلى أبواب ينفذ منها الطامعون والمتربصون.

وتحصين العراق لا يعني التحصين العسكري والأمني فحسب، وإنما يشمل تحصينه سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وإعلاميًا، وسدّ كل الثغرات التي يمكن أن تكون منفذًا للتدخلات الخارجية أو وسيلة للإضرار بوحدة العراق وإرادة شعبه واستقلال قراره.

وكما نعلم، فإن العراق بما يمتلكه من ثروات وموقع جغرافي وإرث حضاري وتاريخ عريق، كان ولا يزال محل أطماع وتنافس من قوى مختلفة. ولذلك فإن من الواجب الشرعي والأخلاقي والوطني أن نحافظ على هذا البلد، وأن ندافع عن أرضه وثرواته وتاريخه ومستقبله، وأن نمنع كل من يحاول العبث بأمنه أو تمزيق وحدته أو مصادرة إرادة أبنائه.

وكما رفضنا الخضوع والخنوع ودعونا إلى السيادة الكاملة، فإننا نرفض كذلك التدخل في الشأن العراقي، أو التأثير في قراره

الوطني، أو فرض الوصاية عليه، أو التدخل في خيارات شعبه وإدارة مؤسساته.

وفي المقابل، فإن احترام سيادة الدول ينبغي أن يكون مبدأً متبادلًا؛ فلا ينبغي للعراق أن يتدخل في شؤون الآخرين أو خياراتهم الداخلية، كما لا نقبل أن يتدخل الآخرون في شؤوننا. فالعلاقات بين الدول يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم الاعتداء أو فرض الإرادة.

أما في الإطار الإسلامي، فإن رابطة الأمة تفرض علينا أن نتجاوز الخلافات والنزاعات التي مزقت جسد الأمة، وأن نلتقي على المشتركات التي تجمع المسلمين، مصداقًا لقوله تعالى:

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

فالدفاع عن قضايا المسلمين ونصرة المظلومين ومواجهة الأخطار التي تهدد شعوب الأمة لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة

للتدخل في شؤون الدول أو انتهاك سيادتها، وإنما تكون في إطار المبادئ الإسلامية والأخلاقية، وبما يحفظ كرامة الشعوب واستقلالها ويمنع العدوان والظلم.

إن تحصين العراق يبدأ أيضًا من الداخل؛ من تحصين المجتمع من الطائفية والتعصب والكراهية، ومن رفض خطاب التحريض والانقسام، ومن تجفيف منابع التطرف والعنف. فالمتشددون والقتلة والمجرمون لا يمثلون الإسلام، ولا يجوز أن تُختزل رسالة الإسلام في أفعال جماعات أو أفراد انحرفوا عن مبادئه.

فالإسلام دين الرحمة والتسامح والعدل، وقد قال الله تعالى في رسوله الكريم محمد ﷺ:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.

ومن هنا فإن تحصين العراق لا يكون ببناء الأسوار حول حدوده فقط، بل ببناء الإنسان، وتقوية مؤسسات الدولة، وحماية الاقتصاد، وتعزيز الوعي، وتحصين الإعلام، وترسيخ الوحدة الوطنية، وإغلاق أبواب الفتنة والتبعية.

إن أقوى الأوطان ليست تلك التي تملك السلاح فقط، وإنما تلك التي تمتلك وعيًا يحميها، واقتصادًا يقويها، ومؤسسات تصونها، وشعبًا موحدًا يدافع عنها، وقرارًا وطنيًا لا يخضع للضغوط والإملاءات.

وبذلك نستطيع أن نسد الثغرات، ونحصّن العراق من الداخل والخارج، ونبني دولة قوية آمنة، تحترم سيادة الآخرين كما تطالب باحترام سيادتها، وتحافظ على وحدتها، وتفتح أبوابها

للتعاون والسلام، دون أن تسمح لأحد بمصادرة قرارها أو العبث بمستقبلها.

المحور السابع: التخطيط الاستراتيجي

قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾.

إن من أعظم أسس الإدارة الناجحة وبناء الدول التخطيطَ الاستراتيجي القائم على المعرفة الدقيقة والإحصاء الشامل؛ فالله تعالى أحصى كل شيء، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وفي ذلك دلالة على أهمية العلم والدقة والإحاطة في إدارة شؤون الحياة.

ومن هنا، فإن بناء عراق قوي ومستقر ينبغي أن يبدأ بإحصاء شامل ودقيق لكل مقدراته البشرية والمادية والجغرافية. فنحتاج إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم، ومعرفة أعداد الأطباء

والمهندسين والمعلمين وسائر الاختصاصات والمهن، وتشخيص حاجات المجتمع وإمكاناته البشرية، حتى لا تبقى الطاقات معطلة أو الاختصاصات موزعة بصورة عشوائية.

كما ينبغي إجراء مسح شامل لأرض العراق وثرواته وموارده، من الجبال إلى الأهوار، ومن الصحارى إلى المدن والقرى، مع معرفة موارده المائية والزراعية والصناعية والطبيعية، ثم تُبنى الخطط على أساس هذه البيانات الواقعية، لا على أساس التخمين والارتجال.

ويجب أن يكون التخطيط بعيد المدى ومدروساً، يراعي الواقع العمراني والسكاني والاستراتيجي للبلاد. فالتخطيط للمدن، على سبيل المثال، يتطلب معرفة عدد الشوارع والمباني، وحجم التوسع السكاني، والطاقة الاستيعابية للطرق، وأعداد المركبات، ثم وضع الخطط المرورية التي تمنع الاختناقات قبل وقوعها. وكذلك

الحال في التخطيط العسكري والتعليمي والصحي والزراعي والصناعي والاقتصادي وسائر قطاعات الدولة.

إن الدولة التي تضع خططاً واضحة ثم لا تلتزم بها، ستعود إلى الفوضى نفسها؛ ولذلك لا بد من وجود مؤسسات متخصصة تتابع تنفيذ الخطط وتقيس نتائجها بصورة مستمرة، مع إمكانية مراجعتها وتطويرها عندما تتغير الظروف، لأن التخطيط الاستراتيجي ليس قراراً جامداً، وإنما رؤية مستمرة قابلة للتقييم والتطوير.

ومن أهم مجالات التخطيط تنظيم سوق العمل واستيعاب أعداد الخريجين، وذلك من خلال بناء قاعدة بيانات دقيقة عن احتياجات القطاعين العام والخاص، وربط مخرجات التعليم بحاجات السوق، وتوسيع فرص الاستثمار والعمل في القطاع الخاص. كما يمكن تنظيم الجمع بين الوظائف وفق قوانين واضحة تمنع الاحتكار الوظيفي وتتيح الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من

أبناء الشعب للعمل والإنتاج، بما يسهم في الحد من البطالة وتنشيط الاقتصاد.

إن العراق يمتلك من الموارد البشرية والطبيعية والموقع الجغرافي والثروات ما يؤهله لأن يكون بلداً متقدماً، ولكن هذه الإمكانات تحتاج إلى تخطيط علمي طويل الأمد، وإدارة دقيقة، ومتابعة حقيقية للتنفيذ.

فالتخطيط السليم ليس ترفاً إدارياً، بل هو أساس ديمومة الحياة واستقرار الدولة، وحماية مواردها، واستثمار طاقاتها، وتحقيق التنمية، والارتقاء بالعراق إلى المكانة التي يستحقها.

المحور الثامن: الثورة الصناعية والزراعية

قال تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾.

لقد دعا القرآن الكريم في مواضع كثيرة إلى العمل والسعي في الأرض وإعمارها واستثمار خيراتها، وجعل عمارة الأرض واستثمار مواردها من مظاهر شكر الإنسان لنعم الله تعالى. ومن هنا، فإن العراق بحاجة إلى ثورة صناعية وزراعية حقيقية تعيد بناء اقتصاده، وتغيّر واقعه الإنتاجي، وتحرره من الاعتماد المفرط على الاستيراد.

إن العراق يمتلك أرضاً خصبة، ومياهاً، وثروات طبيعية، وثروة حيوانية، وطاقات بشرية كبيرة، فضلاً عن مساحات واسعة يمكن استثمارها في الزراعة والصناعة. إلا أن هذه الإمكانات تحتاج إلى رؤية واضحة، وتشريعات داعمة، وتخطيط طويل الأمد، وإدارة قادرة على تحويل الموارد من إمكانات معطلة إلى مشاريع إنتاجية حقيقية.

ومن الأفكار التي تستحق الدراسة أن يُعاد توجيه جزء من طاقات الشباب نحو خدمة الوطن في المجالات الصناعية

والزراعية، من خلال برامج وطنية منظمة للتدريب والعمل والإنتاج، بدلاً من حصر مفهوم خدمة الوطن في الجانب العسكري وحده. فالشاب الذي يتعلم مهنة صناعية، أو يشارك في استصلاح الأراضي، أو يعمل في مصنع، أو يساهم في مشاريع الثروة الحيوانية، إنما يؤدي خدمة حقيقية لوطنه ويشارك في بنائه.

وهذا يتطلب إنشاء المصانع والمعامل، وتطوير الصناعات الوطنية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإحياء المناطق الصحراوية وفق دراسات علمية، وتطوير منظومات الري الحديثة، ودعم المزارعين، وتنمية الثروة الحيوانية، واستثمار بقية الموارد الطبيعية، بحيث تتحول الزراعة والصناعة من قطاعات تعتمد على المبادرات الفردية إلى مشروع وطني متكامل.

كما أن الأمن الوطني في العصر الحديث لم يعد قائماً على كثرة أعداد الجنود وحدها، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على

التكنولوجيا، والمعلومات، والأنظمة المتطورة، والطائرات المسيّرة، والصناعات الدفاعية، والقدرة العلمية والصناعية للدولة. ولذلك فإن بناء القوة الحقيقية للعراق ينبغي أن يسير بالتوازي مع بناء الإنسان والاقتصاد والصناعة والزراعة.

ولنا في قصة نبي الله يوسف الصديق عليه السلام نموذج عظيم في التخطيط الاقتصادي والزراعي؛ فقد وضع خطة دقيقة لمواجهة سنوات القحط، تقوم على الإنتاج والتخزين وحسن إدارة الموارد، فكانت سبباً في إنقاذ مصر ومن حولها من آثار المجاعة والجفاف.

وهكذا ينبغي للعراق أن ينتقل من بلد مستهلك إلى بلد منتج، ومن الاعتماد على الخارج إلى بناء قدراته الذاتية، ومن استيراد حاجاته الأساسية إلى تصنيعها وإنتاجها محلياً. فالثورة الصناعية والزراعية ليست مجرد مشاريع اقتصادية، وإنما هي مشروع لبناء الاستقلال الحقيقي، وتوفير فرص العمل، ومحاربة البطالة،

وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق الأمن الغذائي، وإعادة العراق إلى موقعه الطبيعي بين الدول المنتجة.

إن العراق لا تنقصه الموارد، وإنما يحتاج إلى الإرادة والتخطيط والإدارة والاستثمار الصحيح للطاقات؛ فإذا اجتمعت هذه العناصر، أمكن تحويل أرض العراق وثرواته وشبابه إلى قوة إنتاجية قادرة على صناعة مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

المحور التاسع: الرجل المناسب في المكان المناسب

قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾.

من التأمل في هذه الآية الكريمة نجد أن ابنة نبي الله شعيب عليه السلام أشارت إلى الاستعانة بنبي الله موسى عليه السلام، وذكرت معيارين أساسيين لاختيار من يتولى المسؤولية، وهما:

القوة والأمانة. وهذان المعياران يمثلان قاعدة عظيمة في اختيار أصحاب المناصب والمسؤوليات، فالقوة هنا لا تعني القوة الجسدية فحسب، وإنما تشمل قوة الشخصية، وقوة الإرادة، والقدرة على اتخاذ القرار، والثبات أمام الضغوط والمغريات والتهديدات، وعدم التراجع عن الحق عند مواجهة الصعوبات.

أما الأمانة، فهي أن ينظر المسؤول إلى موقعه بوصفه تكليفاً ومسؤولية وأمانة، لا امتيازاً شخصياً أو وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة. فالأمين يحافظ على المال العام، ويصون حقوق الناس، ولا يسمح للمغريات المادية أن تؤثر في قراره أو أخلاقه أو إخلاصه، ويضع مصلحة الوطن فوق مصلحته الشخصية والحزبية.

ومن هنا، فإن إصلاح الدولة يبدأ بإصلاح منظومة اختيار المسؤولين؛ فلا ينبغي أن تكون المناصب الإدارية والقيادية ثمناً للاستحقاقات الحزبية أو نتيجة للمحاصصة، وإنما يجب أن يكون

معيار الاختيار هو الكفاءة والخبرة والنزاهة والقدرة على تحمل المسؤولية، إلى جانب التدرج الوظيفي والاستحقاق المهني.

لقد أثبتت التجارب أن وضع الشخص غير المناسب في موقع لا يتناسب مع قدراته يؤدي إلى نتائج خطيرة، من بينها ضعف الإدارة، وانتشار المحسوبية والرشوة، وضياع الحقوق، وتعطيل المشاريع، وإبعاد الكفاءات، حتى يصبح المفضول في موقع يتقدم فيه على الفاضل، وتصبح المناصب غايةً بدلاً من أن تكون وسيلة لخدمة الناس.

إن العراق يمتلك طاقات وكفاءات علمية وإدارية كبيرة، ولكن المشكلة لا تكمن دائماً في غياب الكفاءات، وإنما في آلية الوصول إلى مواقع المسؤولية. فإذا اختير الأكفأ والأقدر والأكثر أمانة، أمكن بناء مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ الخطط وتحقيق التنمية.

وكما ندعو إلى التخطيط الاستراتيجي، وإلى الثورة الصناعية والزراعية، فإننا ندعو كذلك إلى ثورة إدارية حقيقية تعيد الاعتبار للكفاءة والاستحقاق، وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بعيداً عن المحاباة والانتماءات الضيقة.

فلا يمكن أن نبني عراقاً قوياً باقتصاد متطور، وصناعة مزدهرة، وزراعة منتجة، وتعليم متقدم، إذا كانت مفاصل الدولة تدار بعناصر لا تمتلك القدرة والكفاءة اللازمة. إن اختيار الإنسان المناسب هو الحلقة التي تربط جميع مشاريع الإصلاح بعضها ببعض، وهو الأساس الذي يمكن من خلاله أن ينتقل العراق من مرحلة التخبط إلى مرحلة البناء، ومن إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل، ومن الاعتماد على الآخرين إلى امتلاك القرار والقدرة على التقدم العلمي

والتكنولوجي في قادم السنين.

المحور العاشر: الترشيد والتدبير

قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾.

علّمنا القرآن الكريم منهج الوسطية والاعتدال في شؤون الحياة كلها؛ فلا إسراف ولا تقتير، بل ترشيد وتدبير، لأن الإسراف يؤدي إلى ضياع الثروات، والتقتير قد يتحول إلى تعطيل للموارد وحرمان من الانتفاع بها، أما الترشيد فهو المنهج الذي يحفظ المال والثروة، ويضمن توظيفهما في موضعهما الصحيح، بما يحقق المصلحة العامة.

ومن هنا، فإن إدارة موارد الدولة وثرواتها لا ينبغي أن تقوم على العشوائية أو الإنفاق غير المدروس، وإنما على التخطيط الدقيق، وترتيب الأولويات، ومراقبة أوجه الإنفاق، وحماية المال العام من الهدر والفساد. فثروات العراق ليست ملكًا لفرد أو جهة، وإنما هي أمانة في أعناق من يتولون مسؤولية إدارة الدولة، وحق للأجيال الحاضرة والقادمة.

وقد شهد العراق خلال السنوات الماضية قضايا عديدة ارتبطت بهدر المال العام والفساد المالي، وكشفت بعض التحقيقات عن أموال وممتلكات وثروات ضخمة ارتبطت بشخصيات كانت تمتلك نفوذًا ومواقع متقدمة في مؤسسات الدولة. ولسنا هنا بصدد استعراض تلك المفاسد أو تفصيل صورها، فقد تناولنا أسباب الفساد ومظاهره في الجزء الأول من هذا الكتاب، وإنما نريد أن ننتقل من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الإصلاح، ومن تعداد الأخطاء إلى وضع الأسس التي تمنع تكرارها.

إن الإصلاح الحقيقي يبدأ حين تصبح المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية والحزبية والفئوية، وحين يُنظر إلى المال العام على أنه أمانة لا غنيمة، وإلى منصب المسؤولية على أنه تكليف لا تشريف، وإلى موارد العراق باعتبارها ثروة وطنية يجب أن تُستثمر في بناء الإنسان، وتطوير المؤسسات، وإقامة المشاريع، وتحقيق التنمية، وتحسين مستوى حياة المواطن.

والترشيد لا يعني التقليل من الإنفاق لمجرد التقليل، وإنما يعني أن يُنفق المال في المكان الصحيح، وفي الوقت المناسب، وبالقدر الذي يحقق أفضل النتائج. فالدولة الرشيدة هي التي تعرف أين تنفق، ولماذا تنفق، وما الذي ستحققه من إنفاقها، وتضع آليات واضحة للرقابة والمحاسبة ومنع الهدر.

وهذا المحور، وإن كان الأخير في سلسلة محاور الإصلاح، فإنه ليس منفصلًا عن المحاور السابقة، بل هو جزء من منظومة متكاملة؛ فحضارة العراق تحتاج إلى حماية واستثمار، والنظام

يحتاج إلى دقة، والقيادة تحتاج إلى قوة وكفاءة، والطاقات تحتاج إلى الرجل المناسب في المكان المناسب، والثروات تحتاج إلى تخطيط وترشيد، وكل ذلك يصب في هدف واحد: بناء دولة عراقية قوية، مستقرة، عادلة، وقادرة على حماية ثرواتها واستثمارها لمصلحة شعبها.

إن العراق لا تنقصه الثروات ولا الطاقات ولا التاريخ ولا الحضارة، وإنما يحتاج إلى إدارة رشيدة، وقيادة مخلصة، ومؤسسات قوية، وإرادة حقيقية تتجاوز الحسابات الضيقة، وتضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

ولذلك، فإن مسؤولية النهوض بالعراق ليست مسؤولية فرد أو جهة واحدة، بل مسؤولية جميع أبنائه، فلابد أن يعضد العراقيون بعضهم بعضًا، وأن يتعاون المخلصون والغيورون على هذا البلد لإنقاذه من آثار الفتن والصراعات والتخبطات التي عصفت به، وجعلته في مراحل كثيرة عرضة للتجاذبات والاضطرابات.

ومع ذلك، فإن الأمل بالعراق لم ينتهِ، ولن ينتهي؛ فما دام في هذا البلد رجال مخلصون، وعقول واعية، وطاقات قادرة على العمل، وإرادة تؤمن بأن الإصلاح ممكن، فإن النهوض سيبقى هدفًا قابلًا للتحقق.

إن العراق الذي أنجب الحضارات، وصنع صفحات مشرقة في تاريخ الإنسانية، قادر على أن يستعيد مكانته، لا بالشعارات وحدها، وإنما بالعمل والتخطيط والإدارة الرشيدة، وبناء المؤسسات، وحماية ثرواته، واختيار الكفاءات، وترسيخ العدالة والمحاسبة.

ومن هنا نختم هذه المحاور برسالة واضحة: إن إصلاح العراق ليس حلمًا مستحيلًا، وإنما مشروع يحتاج إلى إرادة صادقة، وقيادة واعية، وشعب يتكاتف من أجل وطنه. فإذا اجتمعت هذه العناصر، فإن العراق قادر، بإذن الله، على أن ينهض من

جديد، وأن يتبوأ المكانة التي تليق بتاريخه وحضارته وثرواته، وأن يرتقي إلى أسمى المراتب بين الامم

الخاتمة

بعد أن استعرضنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أبرز أسباب الإفساد التي أثرت في واقع العراق، وانتقلنا في الجزء الثاني إلى مجموعة من المحاور التي نراها منطلقات أساسية للإصلاح، يتضح لنا أن مشكلة العراق لم تكن يومًا في قلة الثروات أو غياب الطاقات أو انعدام الكفاءات، وإنما تكمن في طريقة إدارة هذه الإمكانات، وفي غياب الرؤية الواضحة التي تجمع أبناء الوطن على مشروع وطني جامع.

لقد كان الانتقال من التشخيص إلى الإصلاح هو الغاية الأساسية من هذه الصفحات؛ لأن تشخيص المرض لا يكفي

ما لم يتبعه علاج، وتشخيص الخلل لا قيمة له إذا لم يتحول إلى إرادة حقيقية لإصلاحه.

إن العراق بحاجة إلى أن يعيد بناء منظومته على أسس واضحة: حضارة تُستثمر، ونظامٌ يُحترم، وقيادةٌ تمتلك الرؤية، وسيادةٌ تُصان، وثغراتٌ تُسد، وتخطيطٌ يُبنى عليه المستقبل، ومصانعٌ تعيد للعراق قدرته الإنتاجية، وكفاءاتٌ توضع في مواقعها الصحيحة، وثرواتٌ تُدار بالترشيد والتدبير.

وهذه المحاور ليست أفكارًا منفصلة، وإنما حلقات مترابطة في مشروع واحد؛ فإذا اختلّ بعضها انعكس الخلل على بعضها الآخر، وإذا تكاملت أصبحت أساسًا لبناء دولة قوية قادرة على حماية نفسها وثرواتها ومستقبل أبنائها.

لقد آن للعراق أن يغادر مرحلة ردود الأفعال إلى مرحلة صناعة الفعل، وأن ينتقل من معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى

استباقها بالتخطيط، ومن إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل، ومن الصراع على المواقع إلى التنافس في خدمة الوطن.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك ما لم ندرك جميعًا أن العراق أكبر من الأشخاص، وأكبر من الأحزاب، وأكبر من المصالح الضيقة. فالوطن لا يُبنى بعقلية الغلبة، وإنما بعقلية الشراكة، ولا تُصان ثرواته بالمحاصصة، وإنما بالكفاءة والنزاهة، ولا تُحمى سيادته بالخطب والشعارات، وإنما بقوة الدولة ووحدة قرارها.

إن أعظم ما يحتاجه العراق اليوم هو إرادة الإصلاح؛ إرادة لا تتراجع أمام المصالح، ولا تخشى أصحاب النفوذ، ولا تستسلم لليأس، ولا تجعل من أخطاء الماضي قدرًا محتومًا على المستقبل.

فليس من العدل أن يبقى العراق أسيرًا لأخطاء مراحله السابقة، وليس من المقبول أن تتحول الأزمات التي مر بها إلى مبرر لاستمرار الفشل. فالأمم تنهض حين تتعلم من أخطائها، وتحوّل تجاربها إلى دروس، وتبني حاضرها بعينٍ على المستقبل.

ولذلك فإن مسؤولية الإصلاح لا تقع على عاتق الحكومة وحدها، ولا على السياسيين وحدهم، بل هي مسؤولية الجميع: المسؤول، والمثقف، والأستاذ، والطالب، والعامل، والفلاح، ورجل الدين، والإعلامي، وكل مواطن يؤمن بأن العراق يستحق حياة أفضل.

إن العراق يمتلك كل مقومات النهوض؛ أرضًا خصبة، وثرواتٍ عظيمة، وموقعًا جغرافيًا مهمًا، وتاريخًا ضاربًا في عمق الحضارة، وشعبًا يمتلك من الطاقات والعقول ما يؤهله لصناعة مستقبل مختلف.

لكن الثروات وحدها لا تبني الدول، والتاريخ وحده لا يصنع المستقبل؛ وإنما تصنعه الإرادة، والعلم، والتخطيط، والعمل، والنزاهة، والقيادة الصالحة.

ومن هنا، فإن رسالتنا الأخيرة هي أن لا نفقد الأمل بالعراق.

فقد تتعثر الأوطان، وقد تمر بمراحل قاسية، وقد تتراكم عليها الأخطاء، لكن الشعوب الحية قادرة على النهوض متى ما امتلكت إرادة التغيير.

وإن العراق الذي كان يومًا منارةً للحضارة والعلم والعمران، قادر بإذن الله على أن يستعيد دوره ومكانته، إذا امتلك أبناؤه الشجاعة الكافية للاعتراف بالخلل، والحكمة الكافية لمعالجته، والإرادة الكافية للاستمرار في طريق الإصلاح.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

وهذه الآية ليست مجرد خاتمة لهذه الصفحات، وإنما هي رسالة إلى كل عراقي؛ فالتغيير الحقيقي يبدأ من الإنسان، ثم ينتقل إلى المؤسسة، ثم إلى الدولة، حتى تتحول إرادة الإصلاح من فكرة إلى واقع.

ولعل هذه الصفحات لا تدّعي أنها قدمت الحل لكل مشكلات العراق، لكنها تحاول أن تضع يدها على بعض الجراح، وتفتح بابًا للتفكير، وتدعو إلى مراجعة الواقع بعينٍ صادقة، بعيدًا عن التبرير والمجاملة، وقريبًا من مصلحة الوطن.

فإن أصبنا فذلك فضل من الله، وإن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا أن نقول كلمة نرى فيها خيرًا للعراق وأهله.

وفي الختام، يبقى العراق أمانة في أعناق أبنائه، ومستقبله مسؤولية أجياله.

فلنختلف في آرائنا، ولكن لا نختلف على وطننا.

ولنتنافس في خدمة العراق، لا في امتلاك العراق.

ولنجعل من ثرواته وسيلةً لبناء مستقبله، لا سببًا للصراع عليه.

ولنجعل من ماضيه مصدرًا للعبرة والفخر، لا قيدًا يمنعه من صناعة مستقبله.

فالعراق لا يحتاج إلى من يبكي على ماضيه، بقدر ما يحتاج إلى من يبني مستقبله.

وإذا اجتمعت الإرادة الصادقة، والعقل الواعي، والقيادة المخلصة، والعمل المنظم، فإن العراق قادر بإذن الله أن ينهض من جديد، وأن يستعيد مكانته، وأن ينتقل من بلدٍ يواجه الأزمات إلى بلدٍ يصنع الفرص، ومن ساحةٍ للصراع إلى نموذجٍ للاستقرار والبناء.

إن العراق يستحق أن نعمل من أجله، ويستحق أن نحلم له، ويستحق أن نترك لأجياله القادمة وطنًا أقوى وأمنًا وأكرم مما تسلمناه.

والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق